

المدرسة التاريخية المغربية الحديثة
الإشكاليات والمفاهيم

محمد العيادي
ذ. التاريخ بكلية آداب عين الشق الدار البيضاء.

عبارة "المدرسة التاريخية المغربية الحديثة" من العبارات المتداولة وسط المؤرخين. ويتردد ذكرها كذلك في الكتابات القليلة التي تعرضت للإنتاج التاريخي الجامعي في مغرب ما بعد الحماية. إلا أن مضمون هذه العبارة غامض وملتبس ويحتاج إلى التدقيق.

نلاحظ، بالنظر إلى هذا التداول، أن استعمال عبارة "المدرسة التاريخية المغربية الحديثة" يتأرجح بين معنيين، معنى حضري خاص، ومعنى شمولي عام. وتطلق هذه العبارة في الاستعمال الأول على اتجاه خاص في الكتابة التاريخية سماه البعض "بالاتجاه الجديد في الكتابة التاريخية المغربية" وسماه آخرون "بمدرسة الرباط التاريخية[1]. أما في الاستعمال الثاني، فيقصد بها مجموع الإنتاج التاريخي في الجامعة المغربية الحديثة منذ فجر الاستقلال حتى اليوم.

كان الفقيد جرمان عياش أول مؤرخ تكلم عن "مدرسة تاريخية مغربية حديثة" في مقال تحت عنوان : "اتجاه جديد للبحث التاريخي في المغرب"[2]. وكان ذلك في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، أي ثلاثة عقود بعد نهاية فترة الحماية وبداية عهد الاستقلال. ماذا كان جرمان عياش يقصد بتلك العبارة ؟ وماهي مميزات "المدرسة" التي يتكلم عنها ؟

يتضح، بالرجوع إلى مقالة ج. عياش المذكورة، أن الكاتب يقصد بالاتجاه الجديد للبحث التاريخي في المغرب مجموعة من الأبحاث الأكاديمية المنجزة داخل شعبة التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط تحت إشرافه وبتوجيه منه. يقول جرمان عياش في هذا الباب : "...أخص من هذه الدراسات تلك المجموعة التي أنشئت في جامعتنا هذه، لأن وحدة الاقتباس والطريقة والهدف تجعل من مجموعة أصحابها

---

[1]- دانييل ريفي، تقديم كتاب محمد كنبيب: المحميون، مساهمة في تاريخ المغرب المعاصر، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة أطروحات ورسائل' رقم 29.1996،ص10.

[2]- جرمان عياش،" اتجاه جديد للبحث التاريخي في المغرب" ، في البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، مطبعة النجاح الجديدة، 1989' ص .29-42.

نوعا من مدرسة معينة، وبما أنني أتشرف بالإنتماء إلى هذه المدرسة، فلعلني مؤهل لعرض المبادئ التي يستهدي بها أعضاؤها والمذاهب التي يذهبون إليها..."[1].

أكد جرمان عياش على الاختلاف بين هذه "المدرسة" واتجاهات الكتابة التاريخية الأخرى في المغرب. وقد حدد هذه الأخيرة في اتجاهين اثنين، الأول منهما أوروبي لم يلتزم بقواعد البحث العلمي التاريخي في دراسته لتاريخ المغرب نظرا لارتباطه بحركة الاستعمار وبخلفياته السياسية والإيديولوجية، والثاني مغربي تمثله المدرسة التاريخية المغربية التقليدية. حدد جرمان عياش هدف الاتجاه التاريخي المغربي الجديد في إعادة كتابة تاريخ المغرب من منظور وطني اعتمادا على وثائق مغربية أصيلة. وهذا ما عبر عنه بـ "النظر إلى تاريخ المغرب من الداخل وعن كثب"[2]. ويرى جرمان عياش أن السير على هذا المنوال يؤدي إلى تغيير "لون الأمور حسبما ننتقل من نظرة الـأجنبي إلى نظرة المغربي"[3] ومن ملامح ذلك محو المؤرخ المغربي الجديد بعض الكلمات من قاموسه "لأنها تناسب رؤية خارجية كاذبة" مثل كلمة "التهدئة التي تخفي واقع الغزو، وكلمة "الحماية" التي تعتم على ظاهرة الاستعمار، وكلمة "العنصرية المغربية " التي تنكر الحمية الوطنية للشعب المغربي[4]. وباختصار فغاية المؤرخ المغربي الجديد هي "...كشف الستار الذي أسدله الكتاب الأوربيون على أنظمة البلاد وعلى درجة التلاحم بين عناصر مجتمعها المختلفة"[5]. وهذه مهمة خطيرة تقيد عمل المؤرخ الجديد ولا تسمح له بالخوض في قضايا لا علاقة لها بهذه المهمة الوطنية والنضالية. يقول جرمان عياش :"من حق بعض البلدان الأوربية أن ينتقل مؤرخوها من اتجاه تاريخي معين إلى اتجاه مضاد كل عشرين سنة، من "التاريخ الاجتماعي" إلى "تاريخ العقليات" مثلا، ممارسين في كلا الحالتين تأريخا مبتورا. هنالك ظروف تاريخية قد تعلل هذا الشذوذ [...] أما المغرب فلا يسعه أن يمارس التاريخ كأنه لعب يلجأ إليه في أوقات الفراغ. إنه محتاج ألح الحاجة إلى أن يشمر مؤرخوه الجدد عن ساعد الجد ليكتشفوا الأسباب الحقيقية للانحطاط الطويل الذي أدى به إلى الاستسلام للاستعمار،والأسباب التي مكنته من مقاومة هذا الاستعمار مدة طويلة حتى يصبح قادرا على التحكم في مصيره من الآن فصاعدا...". [6]

جعل جرمان عياش من الوثيقة المغربية الأداة الأساسية لإعادة كتابة تاريخ المغرب. وهذا نهج سارت عليه منذ القدم المدرسة التاريخية المغربية التقليدية. غير أن

[1]- جرمان عياش، نفس المرجع، ص.30.
[2]- نفس المرجع ، ص.30
[3]- نفس المرجع - ص 35
[4]- نفس المرجع - ص 35
[5]- نفس المرجع - ص 35
[6]- نفس المرجع - ص 38

عياش يؤكد أن هذا التشابه لا يمنع من وجود تمايز جذري بين المدرسة التاريخية العتيقة والمدرسة التاريخية الحديثة. وقد حدد جرمان عياش عناصر التمايز بين المدرستين في المسائل التالية :

- توسيع المؤرخ الجديد ميدان البحث ليشمل المدن والبوادي ويعطى الاهتمام للفلاحين ورجال المهن واعتبار الإنتاج أساس المجتمع، على خلاف المؤرخين التقليديين الذين حصروا اهتمامهم على "الخاصة" من سلاطين وشرفاء وصلحاء وفقهاء وقضاة[1].

- تفادي تسجيل ما هو غير محقق على أساس وثائق.

- استنباط "ما كان فعلا كما كان" وتفادي تسجيل ما هو غير محقق على أساس وثائق خلاف المؤرخ التقليدي الذي يعرض ما شاء من الروايات[2].

- الاهتمام بظروف حياة العامة اليومية العادية في إطارها الجغرافي، وبالإنتاج ووسائله، والعلاقات بين الناس وعوامله عوض اكتفاء المؤرخ التقليدي بالروايات والنكت المتعلقة بترجمة بعض الشخصيات[3].

نلاحظ أن هناك عنصرين أساسيين يميزان الاتجاه الذي يمثله جرمان عياش في الكتابة التاريخية المغربية المعاصرة.

العنصر الأول، ذو طبيعة إيديولوجية، وهو عنصر نستشفه من مجموع كتابات هذا المؤرخ، ويتمثل في الاعتماد على مبادئ النظرية الماركسية ومفاهيم المادية التاريخية في دراسة تاريخ المغرب. ويتجلى هذا المنحى بصفة خاصة في اعتماد نظرية الأمبريالية، وهي نظرية ماركسية لينينية، في تفسير مسار تاريخ المغرب. مركزية هذه النظرية في مقاربة ج.عياش، جعلته يعطي أهمية قصوى للعامل الخارجي في تفسير تاريخ المغرب. يقول جرمان عياش :"أثناء البحث عن ماضي المغرب، لا يصرف أصحاب الاتجاه الجديد بصرهم عن الأوروبيين المجاورين له المضيقين عليه اقتصاديا وعسكريا. وهذا التضييق الأوروبي موجود فعال منذ زمن أقدم بكثير مما هو الظن به، أي منذ القرن الثالث عشر تقريبا. منذ ذلك العصر لم يزل هذا التضييق يؤثر في مصير المغرب إن لم نقل أنه يحدده. فهو الذي أوقف بحصاره للبلاد النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي المترتب عادة عليه. فهو الذي سبب بالعكس منذ القرن الخامس عشر رد فعل وطني مبكر، رد الفعل هذا الذي التحمت بفضله وحدة وطنية مبكرة لأنها سبقت استكمال الاندماج الاقتصادي وتبقت

---

[1]- نفس المرجع - ص 37

[2]- نفس المرجع - ص 37

[3]- نفس المرجع - ص 37

مع عدم هذا الاندماج، لكنها كانت كافية لإنقاذ البلاد من العبودية والإبادة. فتجاهل هذا التضييق أو جهله لا يؤدي إلا إلى الغلط لفهم تطور البلاد..."[1].

رأى بعض المؤرخين في منحى جرمان عياش نوعا من المبالغة في تقييم وزن العامل الخارجي في تفسير مسار تاريخ المغرب، وإهمالا لا مبرر له للعوامل الداخلية، السياسية والفكرية والاقتصادية، في تفسير هذا المسار. إلا أن جرمان عياش يرى في هذا الاعتراض مثالا "للاستخفاف بالقوانين التاريخية"[2].

العنصر الثاني الذي يميز اتجاه جرمان عياش، هو عنصر يتجلى في اختياره المنهجي الذي يتبنى أطروحة المدرسة الوضعانية. وهذا يظهر في الأهمية التي يعطيها لقراءة الوثيقة المكتوبة كطريق وحيد لإعادة بناء الحادثة التاريخية، وكذلك في التعريف الذي يعطيه لعمل المؤرخ. يقول جرمان عياش :"ليس غرضه [أي الباحث الجديد] أن يعرض ما شاء الله من الروايات، وإنما هدفه أن يستنبط من الماضي المنسي ما كان فعلا كما كان ولا غير"[3]

تستعمل عبارة "المدرسة التاريخية المغربية الحديثة" كذلك بمعنى عام شامل. وتطلق في هذا المعنى على مجموع ما أنتجته الجامعة المغربية منذ فجر الاستقلال إلى اليوم في ميدان البحث التاريخي دون تمييز بين أعلام هذا البحث ولا بين اتجاهاته النظرية والمنهجية. وهكذا نجد ضمن نفس الإطار إنتاج عبد الله العروي ومؤلفات جرمان عياش وكتابات محمد القبلي ودراسات محمد حجي... وهم يمثلون الجيل الأول من مؤرخي الجامعة المغربية الحديثة. ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للأجيال الأخرى، حيث تطلق عبارة "المدرسة التاريخية المغربية الحديثة" على مجموع إنتاج هذه الأجيال من الباحثين. وفي هذه الحالة كما في الحالة السابقة، يتم التمييز بين هذه "المدرسة الجديدة" والمدرستين الأخريين، أي المدرسة المغربية العتيقة والمدرسة الأوروبية الكولونيالية. هذا هو المعنى المتداول لعبارة "المدرسة التاريخية المغربية الحديثة".

فبأي معنى نستعمله نحن في هذه الورقة ؟

من الجلي أن هذا المصطلح لا يحمل في صيغته المغربية، نفس الدلالة التي تحملها كلمة "مدرسة" في مبحث التاريخيات عندما يتم إطلاقها مثلا على المدرسة الوضعانية أو على مدرسة الحوليات. فالمدرسة في هذا المعنى الأخير تحمل دلالة خاصة تحددها مجموعة من الثوابت المتعلقة بالخصائص المميزة إن على مستوى المرجعية النظرية أو على مستوى تحديد الموضوع، أو فيما يخص المنهج أو المفاهيم

---

[1]- نفس المرجع - ص 40

[2]- نفس المرجع - ص 42

[3]- نفس المرجع - ص 37

الإجرائية كما أسسها الرواد الأوائل أو كما طورها الأتباع والتلاميذ. وهذا لا ينطبق على عبارة "المدرسة" كما نصادفها بصدد التأليف التاريخي المغربي المعاصر.

تحيل عبارة "المدرسة التاريخية المغربية الحديثة" على عنصرين اثنين، العنصر الأول يتعلق بجنسية أصحابها، فهي تطلق على مجموع المؤرخين المغاربة المعاصرين دون غيرهم من المؤرخين الأجانب الذين كتبوا في تاريخ المغرب، والعنصر الثاني يحيل على حقبة إنتاج هؤلاء المؤرخين المغاربة، أي حقبة ما بعد الحماية. فالمقصود إذن "بالمدرسة التاريخية المغربية الحديثة" مجموع الإنتاج التاريخي الذي تراكم على يد المؤرخين المغاربة خلال الأربعين سنة الأخيرة من عهد الاستقلال.

ينعت هذا الانتاج بالجديد، ويتم التمييز بينه وبين نماذج أخرى تمثلها بصفة خاصة الكتابة التاريخية المغربية التقليدية والكتابة التاريخية الأوروبية.

ويحتاج هذا التمييز بدوره إلى تدقيق. فإذا كان هناك اختلاف بين الكتابة التاريخية المغربية الحديثة والنوعين الآخرين، فهل هذا يعني قطيعة جذرية بين هذه المدارس على جميع المستويات المعرفية والمنهجية والإيديولوجية، أم إن عناصر الاستمرار موجودة بين هذه النماذج رغم مظاهر الاختلاف ؟

الواقع أن التركيز على الاختلاف بين هذه الاتجاهات كثيرا ما يخفي عناصر الاستمرار والتداخل بينها. فإذا كانت عناصر القطيعة بينها واضحة في بعض المستويات، فإن عناصر التشابه والتماثل بينة كذلك في مستويات أخرى.

إن الإنتاج التاريخي المغربي المعاصر إنتاج متنوع، ليس فقط في موضوعه ومضمونه، بل كذلك في مناهجه ومرجعياته النظرية وخلفياته الإيديولوجية الظاهرة والضمنية. فهناك مؤرخون، هم أقرب إلى المدرسة التاريخية العتيقة، بينما يتموقع آخرون في مستوى الاتجاهات العالمية الأكثر تجديدا.

وهكذا يبدو الكلام عن تمايز مطلق بين الكتابة التاريخية المعاصرة والكتابات التاريخية الأخرى كلاما غير مؤسس على معطيات واقعية. والأصح، اعتمادا على مقارنة موضوعية متأنية، هو القول بوجود عناصر الاستمرار إلى جانب عناصر الانقطاع بين الكتابة التاريخية المغربية المعاصرة والكتابات الأخرى. ويظهرهذا بوضوح عندما نميز في مقارنتنا هذه بين المستويات المختلفة.

إن عناصر الاستمرارية بين الكتابة التاريخية المغربية المعاصرة والعتيقة حاضرة في مستويين، مستوى المصدر والوثيقة، ومستوى العقيدة والإيديولوجية.

في المستوى الأول، نسجل أن محاولة إعادة كتابة تاريخ المغرب، وهو المشروع الذي يجمع مؤرخي الاتجاه الجديد، محاولة تقوم في جزء مهم منها، على مصادر الهيستوغرافيا التقليدية، وعلى مخزون الوثائق الذي قام الممثلون المتأخرون لهذا الاتجاه بإخراجه وتهييئه ليشكل مادة خصبة في الكتابة التاريخية المغربية

المعاصرة. ونعني بهؤلاء الممثلين المتأخرين للمدرسة التاريخية التقليدية الأعلام البارزة التي يمثلها مؤرخون أمثال عبد الرحمان ابن زيدان ومحمد داود والمختار السوسي ومحمد المنوني. فالموسوعات التاريخية التي ألفها هؤلاء الأعلام كانت منطلقا لتجديد الكتابة في تاريخ المغرب. ويكفي هنا الرجوع إلى مؤلفات المؤرخين المغاربة المعاصرين للوقوف على الامتنان الذي يعبر عنه هؤلاء المؤرخون إزاء هؤلاء الأعلام، كما يكفي تصفح هذه المؤلفات لإدراك أهمية هذه المصادر في الإنتاج المغربي المعاصر، ونقصد بهذه المصادر مؤلفات مثل الإتحاف وتاريخ تطوان والمعسول ومظاهر يقظة المغرب الحديث، والتي أصبحت لا غنى عنها بالنسبة لكل مهتم بتاريخ المغرب.

نسجل هذه الاستمرارية بين هذين الاتجاهين كذلك على مستوى العقيدة والإيديولوجية. فمن المعلوم أن الهدف الأساسي لمؤرخي فترة الحماية وبداية الاستقلال من المغاربة، من خلال ما ألفوه من المؤلفات، كان الرد على أطروحات إدارة الحماية وكتابها حول المغرب، دولة ومجتمعا وثقافة. فجاءت كتاباتهم في شكل دفاع عن هذا التاريخ ومحاولة لتصحيح ما كتب وقيل عن الدولة والمجتمع المغربيين. فكانت تلك الكتابات النواة الأولى للهيستوغرافيا الوطنية التي ستغتني فيما بعد على يد مؤرخي الجيل اللاحق من رواد الجامعة المغربية الحديثة في ميدان التاريخ، الذين سيعطون لهذه الأطروحات الوطنية دعما جديدا فيما ألفوه وما صاغوه من أطروحات مخالفة لأطروحات الهيستوغرافيا الكولونيالية في مختلف جوانب تاريخ المغرب السياسي والاجتماعي والديني.

هذان عنصران أساسيان من بين عناصر الاستمرارية والتداخل التي نلاحظها بين الاتجاه الجديد والاتجاه العتيق. أما عناصر الاختلاف والتمايز بين الاتجاهين فهي كذلك واضحة تظهر بصفة خاصة في مستوى المرجعية النظرية وفي المنهج وفي أسلوب الكتابة والتأليف التاريخي.

من المعلوم أن المدرسة التاريخية المغربية العتيقة جزء من المدرسة التاريخية العربية التقليدية، وأن مؤرخي الغرب الإسلامي كتبوا التاريخ وحددوا هدفه كما كتبه وحدد أهدافه المؤرخون العرب الأولون، فالتاريخ بهذا المعنى - مثله مثل علم اللغة العربي - علم مساعد لعلوم الدين. لذا كثر الفقهاء المؤرخون، وكان من الطبيعي أن يتأثر المنهج التاريخي عندهم بمنهج الفقهاء والمحدثين المعتمد على النقول والروايات، وأن ينحصر النقد - كما هو الحال عند فقهاء الحديث - في التمييز بين الصحيح والكاذب من الشهادات. كانت غاية التاريخ عند الأولين كما بقيت عند المتأخرين، غاية دينية هدفها استخراج العبرة من أحداث الماضي والاتعاظ بتجارب السابقين، وإدراك

حكمة الله في سيرة خلقه[1]. فلا غرابة إذن في أن يكون أعلام المدرسة التاريخية المغربية العتيقة ممن ذكرنا بعض أسمائهم آنفا فقهاء كتبوا التاريخ على منال أسلافهم بدون أي تغير أو تجديد[2] . هذا فيما يخص المدرسة التاريخية المغربية العتيقة. أما فيما يخص المدرسة التاريخية المغربية الحديثة، فإننا نرى أن مرجعيتها النظرية مرجعية معاصرة. هناك بالطبع بعد الاستثناءات، إلا أنها هامشية. فالمنهج المتبع من طرف غالبية مؤرخي المدرسة الحديثة منهج يستمد قواعده من المنهج التاريخي كما تمت بلورته في أوروبا. كما أن المرجعية الغالبة لدى جل هؤلاء المؤرخين مرجعية عصرية قد تكون ماركسية أو تاريخانية أو وضعانية أو بنوية، سواء تم التعبير عنها بوضوح أو كانت ضمنية تتجلى في أنواع الإشكالات المطروحة، أو في طبيعة التحليل المتبع. تتجلى معاصرة هؤلاء المؤرخين كذلك في استئناسهم المتزايد بطرق ومفاهيم العلوم الاجتماعية المعاصرة من سوسيولوجية وأنطربولوجية واقتصاد وعلوم سياسية، في الوقت الذي سيطرت فيه المرجعية الدينية على أسلافهم رواد المدرسة العتيقة. ويظهر الاختلاف بين المدرستين كذلك في النظر إلى التاريخ، فبينما كان المؤرخ التقليدي ينظر إليه على أنه مسرح لتجلي الإرادة الإلهية، أصبح المؤرخ الحديث يعمل على جمع المعطيات الموضوعية لتاريخ الفعل الإنساني. كما أن التاريخ عند هذا المؤرخ أصبح عرضا وتحليلا بعدما كان عند سلفه سردا ورواية. وهكذا نرى أن القطيعة بين المدرسة التاريخية الحديثة والمدرسة التاريخية العتيقة قطيعة ابستمولوجية ومنهجية، وهذا يجعلنا نصنف المدرسة التاريخية المغربية الحديثة ضمن الكتابات التاريخية المعاصرة. وهذا الاستنتاج ينطبق على النواة الأساسية لهذه المدرسة لا على الانتاجات التقليدية فيها. وهكذا فإن التمييز الذي يتم عادة بين المدرسة المغربية الحديثة والمدرسة التاريخية المعاصرة يحتاج بدوره إلى التوضيح.

نرى أن هذا الموقف ناتج عن عدم التمييز بوضوح داخل التاريخيات المعاصرة وما تراكم من كتابات مؤلفين أجانب حول المغرب بين ما انتسب منها إلى الهيستوغرافيا الكولونيالية الواضحة الأهداف والخلفيات وبين ما هو إنتاج علمي لا تتوافق نتائجه مع هذه الأطروحة أو تلك من أطروحات الهيستوغرافيا الوطنية. فهذا جرمان عياش يتكلم عن وضعية الكتابة التاريخية في المغرب فيقول :"...يتبادر إلى الذهن أن هذه الوضعية مزدوجة، فيها القديم وفيها الأقدم، فالأقدم متمثل في الإنتاج المغربي التقليدي الذي استمر دون تغيير في أسلوبه طوال القرون من "روض القرطاس" إلى "الاستقصا" بل امتد إلى أيام الاستعمار مع عبد الرحمان بن زيدان

[1]- أنظر فرانز روزنطال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة د. صالح العلي، مراجعة محمد توفيق حسين، بغداد، 1963. و د.عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960

[2]- أنظر ليفي بروفنصال، مؤرخو الشرفاء، تعريب عبد القادر الخلادي، الرباط، 1977.

وحتى بعد رجوع الاستقلال مع محمد داود. أما القديم فهو الإنتاج الجزيل الذي خصصه للمغرب كتاب أوربيون منذ أواخر القرن التاسع عشر ولم ينقطع هو الآخر إلى يومنا هذا..."[1]. واضح أن هناك خلطا مقصودا بين الهيستوغرافيا الكولونيالية ذات الخلفيات الإيديولوجية الاستعمارية البينة والكتابات التاريخية الموضوعية الجادة التي كتبها بعض المؤرخين الأوروبيين حول المغرب والتي لا توافق نتائج بحثها هذه النظرية أو تلك أو هذا التفسير أو ذاك، وهو اختلاف طبيعي نجده حتى بين المؤرخين المغاربة في دراستهم لتاريخ بلادهم نظرا لاختلاف المنطلقات النظرية والمرجعيات الإيديولوجية الضمنية والعلنية. وفي هذا الإطار لا يمكن نكران تأثير المؤرخين الأوروبيين على المؤرخين المغاربة المعاصرين ونذكر من هؤلاء بصفة خاصة ليفي بروفنصال وشارل أندري جوليان وجاك بيرك. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عددا مهما من المؤرخين المغاربة المعاصرين قد هيأوا وناقشوا اطروحاتهم الاكاديمية تحت إشراف مؤرخين فرنسيين في الجامعات الفرنسية (محمد حجي، عبد الله العروي، محمد القبلي، جرمان عياش...). فالكتابة التاريخية المغربية الحديثة هي كتابة معاصرة بمعنى أنها تستلهم مناهج واتجاهات الكتابة التاريخية المعاصرة، وإذا كان هناك من تميز بينها وبين الكتابة التاريخية الغربية فهو ينحصر في قيامها ضد أطروحات الهيستوغرافيا الكولونيالية حول المغرب. فالتعارض هنا تعارض إيديولوجي تتقابل فيه أطروحات إيديولوجية وطنية قومية مع أطروحات استعمارية لم تكن دوافعها علمية ولم يكن أصحابها مؤرخين محترفين.

يشكل هذا الطابع القومي الوطني ميزة أساسية للمدرسة التاريخية المغربية الحديثة. وفي هذا الإطار تمت إعادة كتابة تاريخ المغرب، وهي المهمة الأساسية التي ندر المؤرخون المغاربة المعاصرون عملهم لها. وقد كان من نتائج هذا التوجه أن المدرسة التاريخية المغربية المعاصرة حصرت اهتمامها في موضوع تاريخ المغرب دون التاريخ الإقليمي أو العالمي. فالمدرسة التاريخية المغربية الحديثة مدرسة وطنية بهذا المعنى الأخير كذلك، أي أنها مدرسة يحتل فيها تاريخ المغرب المكانة المركزية والموضوع الرئيسي.

أشرنا سابقا إلى أن المدرسة التاريخية المغربية الحديثة مدرسة متعددة المشارب. فمرجعيات أصحابها النظرية مختلفة، كما أن اهتماماتهم ومجالات بحوثهم متنوعة. وهذا ما يفسر الحرج في استعمال كلمة "مدرسة" عند الكلام عن هذا الإنتاج الغزير المتعدد المشارب. غير أن هذا التحفظ لا يمنع من إطلاق هذا المصطلح على هذا الإنتاج إطلاقا مجازيا واستعمال عبارة "مدرسة" استعمالا وظيفيا يسمح بالوقوف

---

[1]- جرمان عياش، المرجع المذكور سابقا، ص 30

على بعض مميزات هذه الكتابة التاريخية الجديدة من خلال حضر بعض الإشكاليات والمفاهيم الأساسية فيها.

إشكالية إعادة كتابة تاريخ المغرب وإرث الهيستوغرافيا الكولونيالية

جعل المؤرخون المغاربة المعاصرون من إعادة كتابة تاريخ المغرب هدفا أساسيا منذ بداية الاستقلال. فقد اعتبرت هذه المهمة جزءا من مسلسل التحرير، وعملا يدخل في إطار المهام المستعجلة. فبعد إنجاز مهمة الاستقلال السياسي، أصبحت مهمة إنجاز الاستقلال الفكري والثقافي أولى الأوليات في مناخ تطبعه الحماسة الوطنية وسيادة إيديولوجية الكفاح. لم يكن مؤرخو المغرب وحدهم في هذه الوضعية الفكرية والإيديولوجية،بل كانت الحالة عامة في دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال أو التي كانت لا تزال تكافح من أجله. كانت أفكار فرانز فانون واسعة الانتشار، وكان مفكرو العالم الثالث قد جعلوا من ميادين تخصصهم الأكاديمي (اقتصاد، علوم سياسية، علم اجتماع، تاريخ ..) ميادين لدحض إيديولوجيات الغرب المستعمر.

صدر في خضم هذا المناخ الفكري كتاب لمناضل قيادي في جبهة التحرير الوطني الجزائري باللغة الفرنسية تحت عنوان "تحرير التاريخ"[1] قام بنقد أهم أطروحات الهيستوغرافيا الكولونيالية حول تاريخ الجزائر. وقد كان لهذا الكتاب أثر كبير على المؤرخين الوطنيين ومن جملتهم المؤرخون المغاربة الذين قاموا بدورهم بهذه المهمة.

وصدر للمؤرخ المغربي عبد الله العروي سنة 1970 كتاب باللغة الفرنسية (قام المؤلف بترجمته إلى العربية بعد أن قام بعض التجار بترجمته ترجمة سيئة) تحت عنوان : تاريخ المغرب الكبير، محاولة تركيب. جاء في مقدمة هذا الكتاب : "إن المؤرخين الأجانب الذين كتبوا حول تاريخ المغرب، في عهد الاستعمار، يرددون نغمة سوء حظ المغرب. يقولون أنه كان من سوء حظه أنه لم يدرك أن الغزو الروماني ذا طابع حضاري وأنه اعتنق الإسلام وأنه سقط ضحية لهجمة بني هلال وأنه كان قاعدة القرصنة العثمانية، إلخ ...، بيد أن سوء حظ المغرب الحقيقي هو أن تاريخه كتبه لمدة طويلة هواة بلا تأهيل : جغرافيون أصحاب أفكار براقة، وموظفون يدعون العلم، وعسكريون يتظاهرون بالثقافة، ومؤرخو الفن يتجاوزون اختصاصهم، وبكيفية أعم مؤرخون بلا تكوين لغوي أو لغويون وأرخيولوجيون بلا تأهيل تأريخي

[1] ـ محمد الشريف الساحلي، تحرير التاريخ(بالفرنسية)، باريس، مطابع ماسبرو، 1965.

يحيل بعضهم على الآخر، يعتمد هؤلاء على أولئك، وتحبك خيوط مؤامرة لتفرض الافتراضات البعيدة كحقائق مقررة..."[1].

انخرط المؤرخون المغاربة إذن في مشروع التصدي لأطروحات الهيستوغرافيا الكولونيالية. غير أن وحدة الهدف هذه، لم تمنع من بروز مواقف مختلفة، وأحيانا متناقضة، وسط هؤلاء المؤرخين إزاء التعامل مع هذا الإرث الثقيل، وحول الكيفية الناجعة لدحض النظريات التي راكمتها هذه الهيستوغرافيا حول المغرب، والتي أصبحت بمثابة مسلمات يرددها الباحثون الأجانب في دراساتهم الخاصة بالمغرب. يقول عبد الله العروي في نفس الكتاب، وهو يعرض دوافع تأليفه : "الاول والأقرب هو أني اقتنعت بعد تجربة كأستاذ في إحدى الجامعات الأمريكية أن مؤلفات عهد الاستعمار حول المغرب التي نهملها ونحتقرها، لا تزال تؤثر في أذهان الأجانب. إن الباحث الأمريكي يتسرع في جمع المعلومات حول ماضي المنطقة دون أن يكون مؤهلا لنقدها والتمييز بين أنواعها، يتهافت على الفرضيات التي يتحفظ حتى أصحابها عند تقديمها فيأخذها كحقائق نهائية. يجهل العربية والبربرية ويهدف إلى فهم الحالة القائمة فلا يهمه من التاريخ إلا ما هو لازم أكاديميا وما يسهل إدراك المشكلات الاجتماعية والسياسية. فيستهويه ما كتبه الفرنسيون ويعطيه قيمة أعلى من قيمته الحقيقية. والباحث الأمريكي ليس إلا مثلا على كل الدارسين الأجانب..."[2].

قام المؤرخون المغاربة إذن بالتصدي لأطروحات الهيستوغرافيا الكولونيالية منذ بداية الاستقلال ولا يزال هذا العمل مستمرا حتى اليوم. إلا أن مقاربة هؤلاء المؤرخين عرفت تغيرا في مسارها إذ انتقلت من مرحلة يمكن وصفها بمرحلة النقد الإيديولوجي إلى مرحلة يمكن نعتها بمرحلة التفكيك المعرفي. كما أن الموقف إزاء الإرث الإسطوغرافي الكولونيالي عرف هو كذلك بدوره تغيرا وبرزت مواقف متعارضة من هذا الإرث. رأى بعض الدارسين في هذا التحول انتقالا من مرحلة الكتابة التاريخية الوطنية (حقبة 1956-1976) إلى مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1976 (سنة مناقشة أحمد التوفيق أطروحته حول إينولتان) أطلق عليها مرحلة التاريخ الاجتماعي[3] . ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن هذا التاريخ الاجتماعي قد ركز بدوره على دحض أطروحات الهيستوغرافيا الكولونيالية. فهو استمرار للأسطوغرافية الوطنية في شكل جديد أكثر نجاعة يمثل الانتقال من النقد الإيديولوجي المجرد إلى النقد التاريخي الموضوعي. يقول أحمد التوفيق في هذا الموضوع :

---

[1]- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1984،ص 25.

[2]- العروي، نفس المرجع ، ص 26.

[3]- محمد المنصور، " الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956-1986): ملاحظات عامة"، في البحث في تاريخ المغرب ص.17-27

"فالمنهج التاريخي من شأنه أن يمكن من مراجعة عدد من الأنظار التي تكونت عن المجتمع المغربي من خلال الدراسات الاستعمارية. وبما أن هذه الدراسات قد ركزت على القبائل لتوجيه التاريخ أو بصبغه بصبغات مقصودة، فإعادة دراسة تاريخ هذه القبائل ضرورة منهجية بصفة مرحلية على الأقل"[1].

وهكذا يمكن أن نميز بالفعل بين مرحلتين في الكتابة التاريخية المغربية الحديثة، مرحلة الكتابة التاريخية الوطنية التي طغى عليها النقد الإيديولوجي ومرحلة الكتابة التاريخية الوطنية التي أعطت الأهمية للدراسة التاريخية الموضوعية لتفكيك الأطروحات الكولونيالية من خلال دراسة جوانب محددة من الواقع التاريخي والبنيات التي كانت موضوع الهيستوغرافيا الكولونيالية.

يرمز المؤرخ جرمان عياش إلى المرحلة الأولى، فقد حمل هذا المؤرخ راية محاربة أطروحات الهيستوغرافيا الكولونيالية وأعتبر هذه المهمة أولى أوليات المؤرخين المغاربة المعاصرين. وقد قام جرمان عياش بحصر أطروحات هذه الهيستوغرافيا ثم سخر كل أبحاثه لبيان تهافتها. قام جرمان عياش بنقد ما سماه بـ "les théories miracles" وحصر هذه الأطروحات في مجموعة من النظريات التي رددتها الهيستوغرافيا الكولونيالية حول تاريخ المغرب، وطبيعة الدولة المغربية والنظام الاجتماعي والإثني والديني في هذا البلد مثل أطروحة المغربين التي جزأت المغرب إلى مجالين هما مجال الدولة أو المخزن ومجال سلطة القبائل أو مجال السيبة، والأطروحة القائلة بأن المغرب كان مجتمع شتات قبائل، والأطروحة التي اعتبرت المخزن عنصرا أجنبيا عن المجتمع وجهاز عنف وتفرقة[2]. وقد عمل جرمان عياش على بيان خطأ هذه النظريات وزيغ أصحابها وأبرز أن الحقيقة هي عكس ما جاءت به هذه النظريات. ونتج عن هذا العمل صياغة جرمان عياش لنظرية خاصة عن تاريخ المغرب تقوم على ثلاثة أطروحات أساسية :

- قدم الدولة المغربية ووحدة المجتمع المغربي ؛
- قدم الشعور الوطني وبروزه بشكل واضح منذ القرن الخامس عشر الميلادي موازاة مع تصدي الأمة لمحاولات الاعتداء الأجنبي ؛

---

[1]- أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر(إينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط، 1983 (ط.2)ص.10.

[2]- أنظر كتب جرمان عياش التالية: دراسات في تاريخ المغرب، الدار البيضاء، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986(النسخة باللغة الفرنسية، 1978).كتابات ما قبل الاستقلال (باللغة الفرنسية) منشورات ولادة، 1990:أصول حرب الريف (باللغة الفرنسية) ، الرباط ، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1981.

- ارتباط مسار تاريخ المغرب بتأثير المحيط الخارجي ودوره السلبي في إعاقة تطوره الطبيعي.

دعا جرمان عياش إلى الدفاع عن هذه الأطروحات عن طريق الرجوع إلى المصادر الوطنية والإعراض كلية عن الكتابات الكولونيالية مع الإلحاح في إنجاز هذا العمل على أهمية وثائق الدولة المغربية ما دام الغرض هو إثبات وجود هذا الكيان وفاعليته.

أثر موقف عياش في كثير من المؤرخين المغاربة الشباب الذين ساروا على هديه. غير أن تقدم البحث وتغير المناخ الإيديولوجي وظهور أوليات جديدة في الحقل العلمي جعل بعض المؤرخين يعيدون النظر في هذا الموقف ويعتبرون أن وقته قد مر، وأنه قد أدى مهمته في دحض الإيديولوجية الكولونيالية وإثبات الهوية الوطنية، بل وبرز وسط المؤرخين من أخذ يحذر ممن مغبة المبالغة في "عكس الصورة الاستعمارية" وتحميل "الأوربيين مسؤولية مصائبنا" . يقول محمد المنصور :"ولا تخفى أخطار المغالاة في هذا المجال وما قد تؤدى إليه من تحريف للحقيقة التاريخية، كما أن تقديس الوثيقة المخزنية والأخذ بوجهة نظرها فقط يؤدي هو الآخر إلى نفس النتيجة"[1]. وهكذا تعالت أصوات تنادي بالتحرر من "مركب التاريخ الاستعماري" وتدعو إلى تبني مقاربة مغايرة، متوازنة ورصينة وعلمية. يقول عبد الأحد السبتي :"إن تلك الكتابة [الهيستوغرافيا الكولونيالية] مهدت للتدخل وأضفت المشروعية على السلطة الاستعمارية، هذه مسألة أصبح الإقرار بها من قبيل تحصيل الحاصل. أما أن يظل المؤرخون المغاربة في موقع السجال المجرد، وأن يكون هذا السجال على رأس جدول أعمال التأليف الوطني فذاك أسلوب مؤداه تعتيم مقابل تعتيم، ومجاملة الذات مقابل نظرة الآخر الذي لم يلتفت سوى إلى سلبيات الكيان المستعمر"[2].

انتقد عبد الله العروي بدوره محدودية النقد الايديولوجي كما نبه إلى سذاجة الهيستوغرافيا الوطنية التي تعتقد بأن إنجازها لهذا النقد يعني إعادة الأمور إلى وضعها الحقيقي. وبين عبد الله العروي في نفس الوقت أن الهيستوغرافيا الوطنية تحاكي الهيستوغرافيا الكولونيالية في منهجها كما وضح أنها بقيت سجينة مفاهيمها خاصة فيمايتعلق بكيفية تناولها للتاريخ ومفهومها للدولة. يقول عبد الله العروي :"وبما أن التأليف الاستعماري كان مليئا بالأحكام السلبية، المبنية على مفاهيم مسبقة، غير مرتبطة ارتباطا عضويا بوقائع التاريخ المغربي، نشأن تأليف مغربي أخذ مادته من التأليف العربي القديم وعارض التأليف الاستعماري في أحكامه ومراميه، إلا أنه وافقه

---

[1]- محمد المنصور: المقال السابق.ص.23

[2]- عبد الأحد السبتي ،" التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج: ملاحظات أولية". في البحث في تاريخ المغرب، ص.46

في مناهجه. هذا التأليف الوطني جديد بالنسبة لما سبق من تأليف عربي لكنه بالنسبة لمستوى البحث المعاصر، تقليدي كالتأليف الاستعماري، يعتمد مثله الوثيقة المكتوبة، سياسية أو أدبية، رسمية أو شخصية، يولي اهتمامه للحدث السياسي فوق أي حدث آخر ويحاكمه من زاوية مفهوم الدولة. الفرق بينه وبين التاريخ الاستعماري هو أنه لا يشك في وجود الدولة المغربية بل يفترضها كواقع قائم منذ بداية الحقبة الإسلامية. مستغلا لهذا الغرض إزدواجية معنى الكلمة عند ابن خلدون. حيثما كان حكم المؤرخ الاستعماري سلبيا كان حكم المؤرخ المغربي إيجابيا. يقول الأول : "لم يؤسس المغاربة دولة بالمعنى الحقيقي (الروماني والأوروبي العصري) بسبب ضعف في البنية الاجتماعية ونقص في الفكر"، فيجيب الثاني :"نجحنا في تكوين دولة قوية كان المفروض أن تستمر في التقدم لولا الحملات الصليبية الاستعمارية المتوالية". يختلف الإثنان في الحكم والتقييم ويتفقان في رسم هدف التاريخ، يقول الإثنان : "لنتعظ بدروس الماضي"[1].

يمتاز موقف عبد الله العروي بالجرأة والدقة، فهو يدين الهيستوغرافيا الكولونيالية بشدة، إلا أنه يوضح في نفس الوقت أن تجاوز معطيات ونظريات هذه الهيستوغرافيا عمل طويل الأمد وشاق، يحتاج إلى توفير كثير من الشروط التي يحتاج إليها البحث التاريخي العلمي الوطني. ينوه عبد الله العروي بعمل محمد الشريف الساحلي، إلا أنه ينبه إلى محدوديته المعرفية وإلى طابعه الإيديولوجي المجرد. وهو نقد موجه بالطبع إلى المؤرخين المغاربة كذلك. يقول عبد الله العروي : "هذه ضلالات سترافقنا لا محالة مدة طويلة، إذ لا يكفي النقد المجرد لإبدالها بتاريخ إيجابي موضوعي. هذا ما لم ينتبه إليه محمد الساحلي صاحب انعتاق التاريخ (1965). يبدو أنه اعتقد أننا سنحرر تاريخ المغرب من الأفكار الاستعمارية بمجرد ما نكشف عن الخلفيات الاستعمارية لمؤلفين مثل غوتيه وستيفان غزيل وهنري تيراس. الكشف عن الخلفيات السياسية خطوة ضورية، لا شك، لكنها ليست كافية. إني أسلك نفس الطريق التي أراد الساحلي أن يسلكها، لكني أنبه القارئ من البداية إلى أن النقد لا يعني إنجاز ذلك العمل الإيجابي الذي نطمح إليه جميعا، فهو تمهيد له فقط "[2].

يمثل كتاب عبد الله العروي تاريخ المغرب الكبير محطة أساسية في مشروع المدرسة المغربية الحديثة لإعادة كتابة تاريخ المغرب. وقد بين عبد الله العروي في هذا الكتاب صعوبة المهمة والشروط التي تقتضيها، كما أنه وضح طبيعة عمله في هذا المؤلف دفعا لكل التباس يحمله أكثر مما ابتغاه صاحبه. يقول :"أقدم قراءة لتاريخ

1- عبد الله العروي، مجمل المغرب، ص.12-13.

2- عبد الله العروي، المرجع السابق,ص.26

المغرب مبررا مشروعي بكون المؤرخين الأجانب لم يقدموا أيضا سوى قراءة. في كل الأحوال لن تكون قراءتي أكثر ذاتية من قراءتهم"[1].

لقد اعتمدت إعادة كتابة تاريخ المغرب على الوثيقة المغربية، فكان من الضروري في البداية توفير هذه الوثيقة. وكان هذا دافعا قويا لإغناء الرصيد المصدري التاريخي فتكاثرت تحقيقات المصادر كما تم إصدار عدد لا يستهان به من مجاميع الوثائق الدفينة، وتجندت الجامعة لإنجاح هذا العمل عن طريق توجيه البحث وجهة توفير الرصيد الوثائقي الضروري لإعادة كتابة تاريخ المغرب. وقد لعبت الموسوعات التاريخية التي جمعها رواد المدرسة التاريخية التقليدية المتأخرون دورا أساسيا في هذا المجهود التأسيسي للرؤية المغربية لتاريخ المغرب. ونقصد بهذه الموسوعات مؤلفات عبد الرحمان ابن زيدان ومحمد داود والمختار السوسي وعبد السلام بن سودة ومحمد المنوني، وتكفي قراءة أطروحة عبد الله العروي عن الأصول الاجتماعية والثقافية للقومية المغربية لإدراك أهمية هذه المصادر ـ خاصة كتاب محمد المنوني مظاهر يقظة المغرب الحديث ـ في الكتابة الجديدة لتاريخ المغرب.

لاحظ البعض أن حصة تاريخ المغرب المعاصر في هذه الكتابة الجديدة كانت حصة أكبر من حصة الحقب التاريخية الأخرى، وقد تم تفسير هذا الاهتمام بفترة القرن التاسع عشر بأهمية الفترة في تفسير الاستعمار والظروف التي أدت إليه. لم تعد هذه الملاحظات مقبولة، إذ أن الإنتاج التاريخي المتراكم اليوم إنتاج يغطي مختلف الحقب بصفة متكافئة باستثناء حقبة التاريخ القديم. وهذا التقصير له أسباب موضوعية بعضها إيديولوجي عقائدي له علاقة بتركيز الهيستوغرافيا المغربية على الفترة الإسلامية، وبارتباط فترة ما قبل الإسلام في ذهن المؤرخ المغربي بالدراسات الاستعمارية، وبعضها مادي يخص ما تحتاجه دراسة هذه الفترة من أدوات وإمكانيات لا يتوفر عليها البحث التاريخي في المغرب، وبعضها له علاقة بالتكوين الخاص الذي يتطلبه الاختصاص في دراسة التاريخ القديم. يقول عبد الله العروي :"أمام هذه الأحكام المحاطة بسياج من التقنية لجأ المغاربة إلى الصمت حيث لم يستطيعوا الاستظهار بحجج إيجابية. إن الوثائق العربية لا تجدي في هذا المضمار، والمعاهد العصرية تهمل دراسة حقبة تقترن في أعين الكثيرين بسياسة الاستعمار (...) لا نستطيع إذن بخصوص حقبة قبل التاريخ أن نضع مقابل النظرة الاستعمارية نظرة وطنية مغربية كما سنفعل عند التعرض للحقب التالية"[2]. لا يمثل هذا النقص ثغرة في الهيستوغرافيا الوطنية فحسب، بل يرى العروي أن إهمال هذه الفترة يشكل "خطرا كبيرا على الثقافة المغربية" إذ "ترجع كل تشويهات ماضي المغرب إلى كيفية عرض أحداث القرون

---

[1]- عبد الله العروي،نفس المرجع,ص.26.

[2]- عبد الله العروي، المرجع السابق,ص.44.

الأولى"[1]. أكد العروي كذلك على عقم المناهج التقليدية وعجزها في دراسة حقبة كهذه تطورت فيها المناهج ووسائل المقاربة تطورا كبيرا يعتمد على تقنيات الحفريات ودراسة النقوش واللسانيات والإنسانيات، كما حذر المؤرخين المغاربة من المواقف السهلة ومن الاكتفاء بإلقاء اللوم على الهيستوغرافيا الكولونيالية. يقول : "إذا قلنا جدلا ! أقوال المستعمرين كاذبة وعكسها هو الصحيح، وهو موقف ساذج، حكمنا على أنفسنا بالسطحية في النقاش وبالضعف الفكري والمنهجي في الكتابة، وأهملنا تقنيات مهمة جدا ... يمكن لنا ، إذا أدركنا كيف يستعملها غيرنا في مجال التاريخ القديم، أن نستفيد نحن منها في دراسة العهود الإسلامية، فموقفنا المتكاسل هذا يجعلنا لا نقوى على نقد النظريات الاستعمارية نقدا صارما. فلا يسعنا إلا أن ننددد تنديدا قويا بإهمالنا التاريخ القديم وهو إهمال ينم عن تخلف ثقافتنا الحالية وتذبذب الوعي القومي عند بعض كتابنا"[2].

عرفت الدراسات الأثرية والتاريخ القديم طفرة نوعية ابتداء من منتصف السبعينيات مع إصلاح الدراسة بالجامعة ومع التغيرات التي عرفها المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث حيث أدمجت مواد تاريخ الشرق القديم وتاريخ اليونان والرومان وتاريخ إفريقيا الشمالية القديم وتخصص الآثار ضمن مواد إجازة التاريخ. كما أن ثلة من الباحثين المغاربة استفادت من التكوين الأكاديمي في الجامعات الفرنسية مما أدى إلى بروز فئة من المؤرخين المتخصصين في هذا المجال. إلا أنه بالرغم من هذا التقدم في ميدان التاريخ القديم، فلا يمكن القول بأنه تم سد الفراغ وأن المدرسة التاريخية المغربية أصبحت قادرة على بلورة تاريخ قومي بديل لتاريخ الهيستوغرافيا الاستعمارية لأن ذلك يتطلب تفعيل المعارف المكتسبة والتقنيات المستوعبة من طرف مؤرخي هذه الحقبة عن طريق توفير الإمكانيات الضرورية.

على العكس من ذلك، حققت الهيستوغرافيا المغربية الحديثة تقدما كبيرا في إنجاز مهمة إعادة كتابة تاريخ المغرب فيما يخص الحقب اللاحقة حيث يظهر بجلاء أن الهيستوغرافيا المغربية الحديثة قد تحررت من عقدة الهيستوغرافيا الاستعمارية، وأصبحت عملية تفكيك أطروحات هذه الأخيرة تتم بطريقة عفوية وبكيفية تاريخية علمية عبر دراسة واقع المغرب ومؤسساته - التي سبق للهيستوغرافيا الاستعمارية وصفها - باستعمال رصيد هائل من الشهادات والوثائق التي استطاعت المدرسة المغربية الحديثة مراكمتها منذ بداية الاستقلال إلى اليوم. وقد أدى التحرر من ثقل ضغط الإيديولوجيات بالمؤرخ المغربي، الذي أصبح أكثر مهنية، إلى تليين الموقف من الهيستوغرافيا الكولونيالية ذاتها إذ تم التمييز بوضوح بين الخلفيات الإيديولوجية

---

[1]- نفسه ص.44.
[2]- نفسه ص.83.

لهذه الهيستوغرافيا وبين ما يمكن أن تحمله من معطيات مفيدة في دراسة تاريخ المغرب. وهكذا أصبحت هذه الهيستوغرافيا ذاتها مصدرا من مصادر دراسة تاريخ المغرب بعد تحييد خلفياتها الإيديولوجية ومضامينها الاستعمارية.

وهذه أربعة نماذج تعبر عن هذا الموقف الجديد من إرث الهيستوغرافيا الكولونيالية :

- عبد اللطيف الشاذلي : "باستثناء الملاحظات السابقة، وبغض الطرف عن المناخ الإيديولوجي الذي كان وراءها، يمكن القول بأن عمل روبير مونطاني يشكل محاولة جديدة لسبر ميكانيكية العلاقة بين المجتمع والصلاح، وقد استفدنا كثيرا من خلاصات الدراسة في باب تلك الميكانيكية"[1].

- إبراهيم بوطالب:"وهكذا لا سبيل إلى جحد ما تحتوي عليه بعض الكتابات الكولونيالية، بل ولا داعي إلى نفي ما تتضمنه من صفحات تاريخنا مما لا غنى عنه لكتابة شمولية للتاريخ، مما نجد عنه أمثلة قيمة في العديد من المجلات والدوريات.." [2]

- عمر آفا :"...وقد رجعنا إلى بعض الدراسات الأجنبية التي كتبت في عهد الحماية وبعده، والتي نرى الرجوع إليها مفيدا بل وضروريا - أحيانا - لما توفره من شمولية..."[3].

- عبد الرحمان المودن :"حاولنا تجاوز وهمين : الوهم الأول : أن تكون الكتابة الاستعمارية عديمة القيمة العلمية، فقد حاولنا أن نستفيد مما كتبه الأجانب بعد الكشف عن الجانب الإيديولوجي الاستعماري فيما كتبوه وهي عملية لم تعد من الجدة بمكان ..."[4].

إن تجاوز الحاجز الإيديولوجي والسجال النظري المجرد حول الهيستوغرافيا الكولونيالية أدى إلى بلورة إشكاليات جديدة في دراسة تاريخ المغرب ساعد عليها الاستئناس المتزايد للمؤرخين المغاربة بمستجدات الكتابة التاريخية العلمية مما مكن من تملك أدوات ومفاهيم معرفية جديدة ساعدت على تجاوز إشكاليات الهستوغرافيا

---

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، التصوف والمجتمع : نماذج من القرن الهجري، منشورات جامعة الحسن الثاني، سلسلة أطروحات ورسائل 1989.ص 14

[2]- ابراهيم بوطالب، " البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية: حصيلة وتقويم".في البحث تاريخ المغرب، سبق ذكره، ص 136.

[3]- عمر آنفا، مسلفة النقود في في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر(سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سلسلة أطروحات ورسائل، 1988 ، ص.8.

[4]- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار ، قبائل إيناون والمخزن بين القرن 16 و 19، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25، 1995 ، ص 22.

الكولونيالية، وتجاوزت ذلك إلى وضع تفسيرات النظريات الأنطربولوجية الخاصة بالمغرب موضع المراجعة والتفكيك اعتمادا على المعطيات التاريخية الموضوعية.

إشكالية التجديد وتوظيف العلوم الاجتماعية :

تنعت المدرسة التاريخية المغربية المعاصرة بالجديدة، ما المقصود بذلك؟ هل الجدة تعني فقط المعاصرة الزمنية ؟ أم أن الجدة هي تحول كيفي يمس الموضوع والأدوات والمنهج؟

بينا سابقا كيف أن المدرسة المغربية الحديثة هي مدرسة معاصرة. وقصدنا بذلك انتماءها إلى المدرسة التاريخية العالمية الحديثة.

قد لا يصدق هذا الحكم على كل إنتاجات المؤرخين المغاربة المعاصرين، ولكنه يصدق بقدر كبير من الصواب على النواة الأساسية من هؤلاء التي توظف أدوات البحث التاريخي الحديث ومناهجه، وتطرح الإشكاليات التي يطرحها المؤرخون اليوم. هناك بالطبع عوائق أمام هذا التوجه، وهي عوائق تعود عادة إلى التكوين أو إلى شح المادة المصدرية في بعض ميادين البحث التاريخي أو إليهما معا.

إن الغالب في كتابات المؤرخين المغاربة المعاصرين هو الدعوة إلى التجديد، وهذا شيء واضح نلمسه بمجرد الإطلاع على مقدمات هذه الكتابات. أحيانا لا تتعدى الدعوى إعلان النية في مقدمة الكتاب أو ادعاء التجديد في اختيار موضوع البحث أو إشكاليته خاصة وأن أغلب الكتابات هي رسائل أو أطروحات يبرر موضوعها بجدة الاختيار وبتجديد المقاربة. إلا أن التجديد في الغالب لا يدرك على هذا المستوى، بل في مستوى البحث ذاته، في إشكاليته وأدواته ومناهجه وصياغته.

بدأت رغبة تجديد كتابة تاريخ المغرب مبكرا. وكان وراءها سنة 1967 مؤرخون فرنسيون (جان برينيون، بيرنار روزنبيرجي، كي مارتيني، ميشيل تراس) ومغاربة (إبراهيم بوطالب وعبد العزيز أمين) ألفوا كتابا مدرسيا شاملا يغطي مختلف حقب التاريخ المغربي. كانت غاية التأليف مزدوجة تسعى من جهة، إلى سد الفراغ في ميدان التأليف المدرسي والجامعي، ومن جهة أخرى، إلى تقديم قراءة جديدة لتاريخ المغرب انطلاقا من المنظور الوطني. جاءت هذه المحاولة استجابة لوضعية جديدة، أصبح فيها تاريخ المغرب يحتل مكانته الطبيعية داخل المدرسة والجامعة بعد أن كان مهمشا أيام الحماية. استغل أصحاب الكتاب نتائج الدراسات الحديثة في التاريخ، كما اعتمدوا مقاربة تركز على التطورات البطيئة للحضارات والاتجاه الاقتصادي وميادين التبادل الفكري على حساب التاريخ السياسي أو السلطاني[1] .

---

[1]- جان برينيون (كتاب جماعي)، تاريخ المغرب(بالفرنسية) باريس، هاتبي، الدار البيضاء، المكتبة الوطنية ، 1967 .ص2.

أكد أصحاب هذا الكتاب على اختياراتهم النظرية والمنهجية وقالوا إن مؤلفهم هو محاولة كتابة تاريخ بنيوي يركز على دراسة البنيات على حساب الكرونولوجية البسيطة. وقد أعطى الكتاب الأهمية للتاريخ الاقتصادي للمغرب وحاول إبراز دوره في التاريخ العالمي[1].اعتمد المؤلفون على بعض المصادر المغربية لكنهم وظفوا بصفة خاصة المؤلفات الأجنبية المتاحة في إطار النظرة الجديدة لتاريخ المغرب. ويبدو تأثير مدرسة الحوليات واضحا في هذه المحاولة، غير أن محدودية المادة المصدرية الخاصة بتاريخ المغرب الاقتصادي والاجتماعي وقت إنجاز هذا العمل إضافة إلى النقص في الدراسات التاريخية، لكون المؤرخين المغاربة كانوا في بداية عملهم، صبغت الكتاب بطابع التعميم.

يدخل كتاب عبد الله العروي تاريخ المغرب الكبير، المنشور سنة 1970 (بالفرنسة)، في إطار نفس المشروع ويصدر عن نفس التوجه في كتابته لتاريخ المغرب. ولا يستغرب أن يصدر صاحبه الترجمة العربية للكتاب بالعنوان التالي : ملاحظات حول تجديد التاريخ. يعطي المؤلف في هذه المقدمة رأيه في مسألة تجديد التاريخ، وهو رأي يستحق أن نقف عنده. لكن، لنتعرف قبل ذلك على طبيعة عمل عبد الله العروي في هذا الكتاب كما يصفه بنفسه في هذه المقدمة بعدما وصف حالة التأليف التاريخي في المغرب وقت تأليف الكتاب : "فكرت، والحالة هذه،أنه من المفيد أن أقدم نظرة مغربية على تاريخ المغرب، حتى ولو لم آت بأي كشف جديد، مقتصرا على تقديم تأويلات جديدة للأحداث والوقائع"[2].

تلخص عبارة عبد الله العروي هذه، الحالة الذهنية للمؤرخين المغاربة المعاصرين غداة الاستقلال. فالتجديد في هذه الفترة تجسد بصفة خاصة في التأويلات الجديدة التي قدمها المؤرخون المغاربة المعاصرون لتاريخ المغرب اعتمادا على المعطيات المتوفرة آنذاك، وهي مصادر ومؤلفات العهود القديمة، في انتظار اكتشاف المعطيات الجديدة وإنجاز البحوث التي تم الشروع في إنجازها داخل الجامعة في صورة رسائل وأطروحات أكاديمية.

شغل التحقيق حيزا هاما في عمل مؤرخي العهد الجديد. وقد مكن هذا العمل من المساعدة على توفير المادة المصدرية. كما لعب التنقيب عن المصادر الجديدة دورا مهما في توجيه عمل المؤرخين الجدد. أعطى هذا العمل صبغة خاصة للكتابة التاريخية الجديدة، إذ ظهرت إلى الوجود مؤلفات تاريخية متميزة، متنوعة المصادر والمادة الوثائقية، استعملت التقنيات الجديدة، من رسوم بيانية وجداول إحصائية وخرائط، في التعبير والتحليل.كما احتوت هذه المؤلفات على تأويلات جديدة لتاريخ

---

[1]- نفسه ، ص .412.

[2]- عبد الله العروي، مجمل ...ص.27.

المغرب مكنت من إعادة النظر في كثير من "البديهيات" بما فيها بديهيات الهيستوغرافيا المغربية. هذا تجديد لا مراء فيه في الكتابة التاريخية المغربية. لكن عبد الله العروي له رأي خاص في الموضوع، رأي يعطي لمفهوم التجديد دلالة أوسع وأهم من العمليتين السابقتين، أي : التنقيب عن الوثائق وإعادة تأويل الوقائع. يقول عبد الله العروي : "لنفرض أن التنقيب على الوثائق العادية نظم تنظيما منهجيا داخل المؤسسات الجامعية - كما ندعو إليه بإلحاح، وأن تطبيق قواعد التأويل الموضوعي أصبح عملا عاديا لدى الباحثين المغاربة، ماذا ستكون النتيجة ؟ ظهور مدرسة تتسم بسمات تاريخ القرن التاسع عشر الذي يمثل تقدما لا شك فيه بالنسبة للتأليف التقليدي القديم، لكنه يبقى دون متطلبات المناهج المعاصرة.

لو تحقق الهدفان المذكوران - التنقيب الوثائقي والتأويل الموضوعي - على أحسن حال، لاستمرت مع ذلك المدرسة التقليدية في الإنتاج والتأليف ولبقيت قائمة ضرورة التجديد الحقيقي. إن الدعوة التي نسمع صداها اليوم في المغرب محدودة بظروف البلاد التاريخية والاجتماعية.هدفها محدود ووسائلها محدودة أيضا. وماذا عن التجديد بالمعنى الآخر، المتداول في أوساط الباحثين الغربيين؟ هذا مشروع أكثر طموحا يستلزم ظروفا لا توجد الآن. فقد تتحقق في المستقبل إذا أقدمنا من الآن على خطوات لازمة في الميدان التعليمي"[1] .

ما نسميه نحن في هذه الورقة بالكتابة التاريخية المغربية الجديدة، يعتبره العروي تقليدا جديدا ينضاف إلى التقليد القديم. فهناك، حسب هذا التصور في المغرب، تقليدان تاريخيان، تقليد كتابة الناصري وابن زيدان والمختار السوسي ومحمد داود، وتقليد الكتابة التاريخية الجامعية الحديثة في المغرب. والتقليد الثاني لا يمكنه أن يتجاوز التقليد الأول ما دامت حدود هذا الأخير قائمة وما دام المؤرخون الجدد يستعملون نفس مفاهيم الوثيقة والحقبة والحدث وما داموا يدرسون نفس المواضيع في نفس الصيرورة الزمنية[2] . لا ينفي العروي الفرق بين التاريخيين، ولكنه يلح على أن نموذج الكتابة التاريخية الحديثة في المغرب قد أصبح بدوره تقليدا في أوروبا، وأن الجديد، أي ما تنشره اليوم الجامعة العصرية في الغرب يتطلب ظروفا ذهنية واجتماعية لا توجد الآن في المغرب. وقد ألح العروي على ضرورة تحقيق مجموعة من الخطوات في الميدان التعليمي قد تساعد في المستقبل على الوصول إلى خلق ذهنية معاصرة عند المؤرخين المغاربة. ومن هذه الخطوات :

- أولا : توسيع وتعميم الدراسات المنهجية والإبستيمولوجية ؛

[1] - عبد الله العروي، مجمل ...ص.19.

[2] - نفسه ص.7.

- ثانيا: تأسيس مدرسة وطنية للحفريات تقوم بأعمال منظمة ومبرمجة تهم كل الفترات؛
- ثالثا :إقرار دراسة اللهجات حسب توزيعها الجغرافي وتطورها الزماني ...؛
- رابعا : تعميق مستوى التعرف على الإلكترونيات[1].

يربط عبد الله العروي بين تجديد دراسة تاريخ المغرب ومشروع تحديث المجتمع المغربي ككل. فهو يرى أنه :"بقدر ما تصبح الهياكل الاجتماعية المغربية حديثة بقدر ما تتوفر وسائل العلم والتكنولوجيا ويرتفع مستوى البحث ويتهيأ الذهن للإبداع والتطبيق "[2].هذا قول صائب في المطلق، لكن عملية التحديث في الواقع عملية معقدة، قد تلعب فيها الحداثة العلمية والمعرفية دور القاطرة أو المبراص الذي لا يعكس بالضرورة المستوى الثقافي العام لمجتمع ما. ثم إن تجديد المعرفة بدوره لا يمس أبدا جميع المكونات والحقول، بل يبدأ بقطاعات معينة ويحمله أفراد معدودون قبل أن يصبح عاما ينخرط فيه الجميع. ويجب أن لا ننسى كذلك أن المعرفة اليوم معطى كوني تجعل الباحث في جامعته المتخلفة يتفاعل مع ما يجري في الجامعات المتقدمة عبر العالم سواء عن طريق الإطلاع على المكتوب أو عن طريق الاتصال المباشر في الملتقيات العلمية وفي مجموعات البحث المتعددة الجنسيات. كما لا يمكن إنكار دور هذه الدينامية في تجديد الكتابة التاريخية في المغرب حيث يساهم كثير من الباحثين المغاربة ومن ضمنهم المؤرخون في دراسة الإشكاليات العامة من خلال الواقع المحلي مما يساعد على القيام بالدراسات المقارنة ويعطي للنظريات الطابع الكوني عوض الاختزال المحلي. ولا تخفى الأهمية الابستمولوجية لهذا المعطى إذ يسمح بتوفير المسافة المعرفية الضرورية بين الباحث وموضوع بحثه.

مسألة تجديد مناهج التاريخ مرتبطة أيضا بتقدم العلوم الأخرى. هذه حقيقة يؤكدها تاريخ هذه المناهج في أوروبا حيث تعددت مدارس المؤرخين بتعدد مناهج العلوم المؤثرة في المؤرخ : السوسيولوجيا، الأنطروبولوجيا، الاقتصاد، اللغويات، النفسيات، إلخ. وكان لهذا التأثير انعكاس على تطور المفاهيم والمناهج، إذ لم يعد المؤرخ يعتمد على الوثيقة الرسمية المكتوبة فحسب، كما تغير تعريفه للحدث التاريخي وأصبح يهتم بالبنيات ويقدم التحليل عوض الرواية. هذا التحول نلمسه في الكتابة التاريخية المغربية المعاصرة، حيث تجددت الإشكاليات وتنوعت الوثائق واتجه الاهتمام إلى البنيات والأنساق واستقر الرأي على نجاعة التفاعل بين التاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى في عملية التجديد. وهذه بعض الأمثلة :

---

[1]- نفسه ص. 20-21
[2]- نفسه ص.23

- محمد مزين :"هذا البحث ليس عبارة عن قراءة أحادية وأفقية لتاريخ السعديين بفاس وباديتها، بل هو قبل كل شيء محاولة استقراء لهذا التاريخ من زوايا مختلفة ومتنوعة ومتكاملة : من زاوية البيئة ومن زاوية السكان (أصلهم وعددهم)... وقد اتبعت بذلك منهجا يختلف عن المنهج المألوف في الكتابة التاريخية، وتطرقت إلى جوانب لا يهتم بها المؤرخون عادة. ليس رغبة في التعقيد، ولكن سعيا أولا إلى نتائج ربما يكون من الصعب الوصول إليها بمنهج تقليدي، ثانيا رغبة في الابتعاد عن اجترار معلومات تناقلتها كتب الأخبار و"التاريخ" منذ عهد بعيد"[1]. ويضيف محمد مزين، وهو يتكلم عن إشكالية بحثه : "دراسة مسألة يهتم بها علم الاجتماع الحالي في فترة تبعد عنا بأربعة قرون (ق .16) وهي مسألة العلاقات بين المدينة والبادية "[2].
- عبد الرحمان المودن : "وقد استفدنا من انفتاح ابتدائي على بعض العلوم الأخرى، ولا سيما الأنطربولوجيا، التي وإن ناقشنا نتائج بعض أبحاثها على المجتمع المغربي فإننا استنرنا ببعض أدواتها لفهم ممارسات يومية أو علاقات بين القبائل أو بينها وبين المخزن. ونخص بالذكر من تلك الأدوات مفاهيم كارل بولاني"[3].
- المثال الثالث يقدمه لنا عبد الله العروي في أطروحته "الأصول الاجتماعية والثقافية للقومية المغربية". يتكلم عبد الله العروي عن هذه الأطروحة وعن طبيعة المقاربة التي اتبعها في كتاب "محاولات تاريخية" (بالفرنسة). وهذه فقرات مما قاله في هذا الموضوع : "استعملت إشكالية من إشكاليات العلوم السياسية التي لم تعجب المؤرخين الكلاسيكيين في دراستي حول أصول القومية المغربية : يتعلق الأمر بالتمييز الذي أقمته بين فئة العلماء وفئة الكتاب بالرغم من أن تكوينهم الفكري واحد. هذا التمييز بديهي بالنسبة لعالم الاجتماع، لكن المؤرخين اعتبروه تمييزا مبالغا في الدقة. وبالرغم من هذا فإن المؤرخين قاموا بمناقشة أطروحتي لأن الوثائق التي اعتمدت عليها فيها تم تهييؤها حسب القواعد الصارمة لمنهج هؤلاء المؤرخين"[4].
- المثال الرابع نقتبسه من بحث ساهم في إنجازه مؤرخ وباحث اجتماعي موضوعه تشكل العادة من خلال عادة شرب الشاي، وهو عمل يمكن تصنيفه ضمن اجتماعيات الثقافة. يقول الباحثان : "لقد عشنا مغامرة حقيقية، حيث خضنا في تاريخ واجتماعيات الغذاء، وتعاملنا مع إنتاج أدبي متعدد المشارب واللغات، وبالتالي واجهنا قارات

---

[1]- محمد مزين، فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي(1549م-1637)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 12، 1986، (ج1) ص .7.
[2]- نفسه ص.26.
[3]- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن 16 و 19 ، الرباط ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رسائل وأطروحات، رقم 25، 1995 ، ص.22.
[4]- عبد الله العروي، محاولات تاريخية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1992، ص .16..

معرفية لم نعهد التعامل معها فيما قبل، واضطررنا أحيانا للتوقف قصد استيعاب عدد من الأوليات في مجال تلك المعارف الجديدة"[1].

- المثال الخامس نأخذه من مقدمة كتاب"التاريخ وأدب المناقب". وهو كتاب يجمع أعمال ندوة جمعت المؤرخين باللسانيين والسيميائيين حول موضوع أدب المناقب. يقول محمد القبلي في تقديمه لهذا الكتاب : "وإذا كان للمؤرخ اليوم اعتناء متنام بالأثر الجوفي والتعبير المتلجلج الدفين فربما أصبح عليه أن يجلس إلى السيميائي فيستشف من الإيحاءات ما قد لا تسمح به المقاربة الموثقة المشدودة إلى المادي والملموس. على أن هذه المقاربة بدورها قد تقيد الطرف الآخر في إشباع أرضية التحليل وإغناء الرصيد المثني المتقطع المساءل حول العمق من خلال "التوافه" والجزئيات"[2].

- المثال السادس نورده في شكل رأي حول تعامل المؤرخ مع الأنطربولوجيا على لسان أحمد التوفيق : "لا يسع الباحث في تاريخ بلد في وضع مشابه لبلدنا إلا أن يتأثر بالبحث الأنطربولوجي الجاري حول هذا البلد لأنه مسعى يطمح إلى التفسير والنمذجة وتبيان آليات المجتمع وتمثيلات الرموز. فتحقيق الأحداث وبناء ملابسات الوقائع دون أي استنتاج "مباشر" مهمة وأي مهمة يضطلع بها الباحث في التاريخ، ولكن وثيرة هذا السعي بطيئة وساحة النقاش مشغولة بنظريات الأنتروبولوجيين. فهناك "اضطرار" إذا للتعامل مع إنتاجات من حيثيات متعددة منها الجوار الإبستمولوجي وإغناء الأسئلة وفقر الوثائق الذي يدفع إلى تشميل محدود بالتأمل في المنقبين في الحاضر أو الماضي القريب. ولكن المؤرخ وإن اطمأن إلى ما يعرف بالتاريخ في المدى البعيد أي إلى بنى بطيئة التطور لا بد من أن يظل متشككا في ما يبدو من مظاهر الجمود أو أن ينقب من أجل معرفة مفاصل الحقب حسب مختلف العصور والجوانب المؤسساتية والمادية والثقافية. فالعلم بما يقترحه البحث الأنتروبولوجي مفيد ولكن البحث التاريخي قد يتنكر لمهمته أو يتجاهل مميزاتها إذا حمل الوثائق ما لا تحتمل أو قفز على العصور أو بالغ في الاختزال أو تعسف في طرق مواضيع لا تتوفر لها الآثار أو افتتن بالأطروحات الثقيلة الوزن التي لا تسندها إلا قشة من المعلومات"[3].

وعلى العموم يؤكد أحمد التوفيق : "أن الذي يفيد من التقاء علمين هو الذي يكون على بصيرة من قواعد كليهما"[4].

---

[1]- عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان الخصاصي، من الشاي إلى الأتاي العادة والتاريخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 1999.25، ص.16

[2]- التاريخ وأدب المناقب، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي.1 الرباط، عكاظ، 1989، ص .8

[3]- أحمد التوفيق حوار، مجلة مقدمات، عدد 4، خريف 1995، ص 8

[4]- نفسه .ص.7

ونسجل بالمناسبة أن بعض المؤرخين لم يتردد في توظيف بعض المناهج السوسيوليوجية أو الإحصائية. ونذكر منهم عبد اللطيف الشاذلي. الذي استعمل المنهج الإحصائي في أطروحته حول التصوف، وجامع بيضا الذي استوحى تقنية تحليل المضمون في دراسته عن الصحافة المغربية المكتوبة بالفرنسية قبل سنة 1956[1].

إشكالية المصدر ومفهوم الوثيقة :

ارتبطت قضية إعادة كتابة تاريخ المغرب بإشكالية المصدر عند مؤرخي المدرسة الجديدة. فقد برز الوعي بالخصاص في هذا الميدان منذ البداية وتم التركيز على ضرورة إغناء الرصيد الوثائقي للمؤرخ المغربي. كان هناك وعي عميق بأن كتابة تاريخ المغرب لا يمكن أن تتم إلا بالاعتماد على الوثيقة المغربية، غير أن مؤرخي الجيل الجديد وجدوا أن هذه الوثيقة نادرة، والموجود منها لا يكفي لإنجاز المهمة، وما هو دفين أهم مما هو معروف ومنشور.

تجند المؤرخون لسد الفراغ وارتبط البحث في الجامعة بالتنقيب عن الوثائق وإغناء المادة المصدرية. غير أن هذا العمل بدوره لم يخل من مناظرة بين المؤرخين حول طبيعة الوثيقة التاريخية وما يجب استعماله وما لا يجب.

رأى بعض هؤلاء المؤرخين أن الوثيقة الأساسية التي يجب توظيفها في كتابة تاريخ البلاد هي وثيقة الدولة الوطنية، أي الوثيقة الرسمية المكتوبة أو ما اصطلح عليه بالوثيقة المخزنية. مثل هذا الاتجاه جرمان عياش الذي اعتبر أن ذاكرة الدولة أصابها بتر بعد عملية الاحتلال وأن دور المؤرخ الذي يسعى إلى تكذيب أطروحات الهيستوغرافيا الاستعمارية في موضوع الدولة والمجتمع المغربيين هو العمل على إحياء وتنظيم أرشيف الدولة المغربية وتوظيف وثائق هذا الأرشيف كمادة أساسية في الكتابة التاريخية الوطنية[2]. ورأى مؤرخون آخرون في موقف جرمان عياش هذا "إبدال تعتيم بتعتيم" أي وضع تعتيم المخزن بدل تعتيم الحماية وإبدال إيديولوجية الاستعمار بإيديولوجية المخزن في رسم ملامح النظام والمجتمع. ورأى فريق ثالث أنه في إمكان المؤرخ التحكم في العامل الإيديولوجي وعزله، وبالتالي توظيف وثائق المخزن توظيفا تاريخيا موضوعيا بالاعتماد على مناهج القراءة المعروفة. مثل عبد الله العروي هذا الموقف الأخير عندما وظف المنهج الفيلولوجي في قراءة الوثائق

---

[1]- جامع بيضا، الصحافة المغربية المكتوبة باللغة الفرنسية منذ البداية إلى سنة 1956،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، سلسلة رسائل وأطروحات ' رقم 31، 1996.

[2]- جرمان عياش،" مسألة الأرشيف التاريخي والمغربي"، واستعمال وفائد الأرشيف المغربي" ، في دراسات...سبق ذكره، ص 63 – 77 و 79 – 95

المخزنية في دراسته لصورة السلطة المركزية والمجتمع من خلال التصور المخزني بعيدا عن التشويه الذي يلحقها بسبب العامل الإيديولوجي [1].

تبنى جل مؤرخي المدرسة الجديدة موقف الفصل بين العامل الإيديولوجي وبين المعطى المعرفي، وطبقوا ذلك سواء بسواء على الوثيقة المخزنية وعلى الأرشيف الكولونيالي. كما قام هؤلاء المؤرخون بتوسيع مجال الوثيقة التاريخية ليشمل بالإضافة إلى أرشيف الدولة أرشيف مكونات المجتمع الأخرى من فئات وعائلات ومؤسسات وأفراد سواء كانت في المدن أو في البوادي.

وعرف مفهوم المصدر التاريخي بدوره تغييرا جذريا إذ أصبح يشمل بالإضافة إلى المصادر الهيستوغرافية الكلاسيكية مصادر أخرى لم يكن المؤرخون يعيرونها أي اهتمام لارتباطها بميادين معرفية أخرى مثل أدب النوازل والحسبة والمناقب، إلخ. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التحول إلى تغيير في موضوع التاريخ وإشكالياته. وتجب الإشارة هنا إلى الدور الريادي الذي قام به الفقيه المؤرخ محمد المنوني الذي فتح عيون المؤرخين على ما تحتويه هذه المصادر من الإفادات التاريخية في ميادين التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والحضاري شريطة توفر "الصبر والأناة حتى يستخلص الدارس ما يسد الكثير من الفراغ..." [2] كما يجب عدم إغفال دور التأثير الإيجابي لأبحاث جاك بيرك حول المغرب ومنهجه في توظيف الوثائق الفقهية والمحلية في دراسة التاريخ المغربي الاجتماعي والفكري.

توسع إذن مفهوم الوثيقة عند مؤرخي المدرسة الجديدة وأصبح مضمونها الجديد يفتح الأبواب على مصراعيها لتجديد كتابة تاريخ المغرب. وكانت الغاية عند بداية التنقيب عن الوثائق الجديدة تنحصر في العمل على سد النقص في المادة المصدرية والبحث عن مادة كافية تمكن من تناول المواضيع المختارة في ميدان البحث الأكاديمي. ولم يكن هذا العمل بسيطا ولم يخل من مشقة. وقد تطلب وقتا ليس بالهين وجهدا لا يدرك قيمته إلا الذين قاموا بهذا المجهود. يقول أحمد التوفيق : "أما من حيث التأليف في التاريخ فإن جيلي من الذين تلقوا نمط التعليم الذي تلقيته اعتمدوا في غالب الأحيان على وسائلهم الخاصة في التكوين من أجل البحث فكانت ظروف أبحاثهم مدمرة لأن التناسب بين الجهد المبذول وبين المعايير المهنية خال من الواقعية، ويبقى التعالي ملاذا..." [3].

---

[1]- عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للقومية المغربية (1830 – 1912)(بالفرنسية)، باريز، مطابع مابيرو، 1977، ص 70

[2]- محمد المنوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب، ج الأول 1983ص 8

[3]- أحمد التوفيق، جريدة العلم ، الأحد 25 مارس 1990

كان المطلوب من هذا الجيل من المؤرخين إنجاز مهمتين. مهمة توفير المادة المصدرية وتحقيقها وتصنيفها لتكون قمينة بما تتطلبه صناعة التاريخ، وفي نفس الوقت إنجاز أبحاث ذات طبيعة جديدة اعتمادا على هذه الوثائق. وهذه شهادات تتعلق بالشطر الأول من المهمة.

-عبد اللطيف الشاذلي :""انطلقنا من فكرة لا تخلو من نظرة تبسيطية، قوامها أن كل ما كتب وكيفما كتب يوفر إمكانية ما لاستشفاف الماضي، وأن اللازم عمله في مرحلة أولى هو جرد ميكانيكي لكل الكتابات دون تمييز بل دون ترتيب، ملتزمين في خلال ذلك بتحديد واحد، هو التحديد الجغرافي. فلم نعر في هذه المرحلة كبير اهتمام لما خرج عن حدود تقريبية تكاد تنطبق على ما يعرف اليوم بالمغرب[1] ".

- عمر آفا :"لقد استغرقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ما ينيِّفُ عن عشر سنوات ولا يشفع في ذلك إلا أمر وحيد له خطورته، وهو أن الحصول على تقاييد السوسيين ووثائقهم فيما يتصل بهذا الموضوع، تطلب منا سنوات متوالية من التنقلات والتوسل واستطلاع المظان عبر جهات سوس ودروبها سهلا وجبلا، كما تطلب منا الحصول على الوثائق الوطنية التنقل بين المكتبات المغربية وبعض المكتبات الأجنبية وكانت الحصيلة هي ما جمعناه من مئات النماذج المتفرقة : من الطرر والتقاييد والجداول وشوارد من النوازل والألواح، ومن الرسائل المخزنية ووثائق الخواص. وقد تطلب تحقيق هذه الوثائق وتحليلها واستغلال مادتها جهدا ووقتا ليس بالقليل"[2].

- عبد الرحمان المودن :"بدأنا رحلة البحث عن مادة تفصح عن ماضي ممر تازة، وقبائل إيناون بكيفية مبعثرة، على غرار أي بحث مبتدئ. فمن المصادر المكتوبة إلى الرواية الشفوية وبعض الوثائق المحلية في عين المكان، ومن المصادر المغربية إلى المصادر المكتوبة باللغات الأجنبية، ثم من المكتبة العامة بالرباط إلى مكتبة تطوان. وقد كان الوصول وقتها إلى الوثائق الأجنبية والمغربية المحفوظة بالعواصم الأوروبية، أيسر أحيانا، وبالرغم من مشاق ومصاريف السفر، من الولوج إلى أماكن حفظ الوثائق المغربية ... حقا، لقد كان اصطياد أخبار ممر تازة مضنيا وطويلا، لكن الصيد كان في النهاية وفيرا، ولم تخل العملية من متعة[...] وهكذا وبعد أن كنا نعاني من انعدام الوثيقة المغربية أصبح الإشكال في كيفية معالجة هذا الرصيد الهام من الوثائق"[3].

كان توفير الرصيد المصدري وتنويع مادته الوثائقية هو أحد أهم إنجازات مؤرخي المدرسة التاريخية المغربية الحديثة. وقد أدى هذا العمل إلى نتيجتين أساسيتين هما :

---

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، التصوف والمجتمع، سبق ذكره، ص.8

[2]- عمر آفا، مسألة النقود ، سبق ذكره، ص 8

[3]- عبد الرحمان المودن ، البوادي المغربية... سبق ذكره ، ص 19.12.11

أولا : توسيع مفهوم الوثيقة، إذ أصبح الأرشيف التاريخي مفتوحا يسمح بضم أية وثيقة يمكن توظيفها في البحث التاريخي. وبالرجوع إلى ما نشر من أبحاث المؤرخين المغاربة المعاصرين يمكن تكوين فكرة واضحة عن طبيعة هذا الأرشيف الذي يمكن تصنيفه واستعراض أنواعه كما يلي: كتب الحوليات والتاريخ الإخباري والوثائق الرسمية من مراسلات وظهائر وسجلات ...والمراسلات الأوروبية وكتب الرحلات والجغرافية وكتب الفتاوى والنوازل الفقهية وكتب التراجم والأنساب وكتب المناقب والحوالات الحبسية والقوائم الجبائية والكنانيش ووثائق مستفاد الضرائب والأسواقوالمصادر الأدبية من رجز ونظم وقصائد عربية وامازيغية والتواريخ والوثائق المحلية ووثائق تعقدين أو المؤلفات حول العادات والأعراف المحلية والمؤلفات الإتنوغرافية ورسوم الملكية العقارية وجرائد التركة وعقود النكاح وعقود البيع والشراء والألواح والخرائط والنقود والآثار المادية والأرشيف الأوروبي والصحف والجرائد والرواية الشفوية.

ثانيا: طرح قضايا نظرية تتعلق بفائدة المصادر الجديدة وكيفية توظيفها في البحث التاريخي، وكذا فيما يخص اللجوء إلى الرواية الشفوية من طرف المؤرخين. وقد اختلفت الآراء في كل هذه المواضيع بين معارض ومتحفظ ومتحمس. وكان لكل مواقفه وحججه.

دفع هاجس البحث عن الوثائق بمؤرخي المدرسة التاريخية المغربية الحديثة إلى النزول إلى الميدان والتطواف في السهول والجبال واتباع طرق ومناهج التحري الميداني التي يتقنها علماء الاجتماع والأنطربولوجيا. سار المؤرخون على هذا الدرب ورأوا في صاحب "المعسول" خير نموذج عن الخوض في القضايا النظرية الخاصة بتقنيات الاستجواب وتوظيف الرواية الشفوية. اعتمدوا على الحدس ولم يوظفوا الرواية الشفوية إلا عندما أعوزتهم الوثيقة المكتوبة أو عندما تحتاج هذه الأخيرة إلى إنارة توضيح ما غمض منها. قام البعض، مثل جرمان عياش، ضد هذه الوسيلة في التقاط الأخبار وأعطى أمثلة في أطروحته عن أصول حرب الريف عن عدم نجاعة الرواية الشفوية في كتابة التاريخ لما يلحق الذاكرة من ضعف وما يعترى الرواية من أهواء. وأكد مؤرخون آخرون محدودية الرواية الشفوية في هذا الميدان خاصة فيما يتعلق بتحديد الوقت وضبط الأسماء. ففي هذا المجال يحتاج المؤرخ إلى مصادره الكلاسيكية لمراقبة الرواية الشفوية. ولكن هذا لم يمنع هؤلاء المؤرخين من التأكيد على فائدة الرواية الشفوية بالنسبة لكتابة التاريخ. يقول أحمد التوفيق : "والواقع أن مردود الرواية الشفوية، والتحريات في عين المكان، آخذ في التضاؤل بخصوص تاريخ القرن التاسع عشر.والوثوق بالاستخبار في بناء سلسلة متكاملة من الأحداث، إذا انعدمت النصوص المكتوبة، من قبيل المجازفات، بينما تظل لهذا المنهج فوائد نسبية، في استكمال بعض الروايات المكتوبة، أو في إلقاء الضوء على بعض النصوص، أو

في الاستفسار عن بعض النظم الاجتماعية والعادات التي لم تتغير تغيرا كبيرا قبل منتصف القرن العشرين"[1] والحذر الذي يتكلم عنه أحمد التوفيق هو نفسه الحذر الذي يؤكد عليه عمر أفا عندما يتكلم عن "الرواية الشفوية التي تعاملنا معها بما يقتضيه المنهج التاريخي من الحيطة والحذر"[2]، وأحمد البوزيدي عندما يقول :"كان تعاملنا مع الأخبار الشفوية يتسم في جل الحالات بالحذر ولا نعتمد عليها إلا في حالات تأكيد وتدعيم معلوماتنا عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بعض الأحيان عند قبائل القصور "[3]. وبالرغم من هذا التحفظ من طرف المؤرخين إزاء الرواية الشفوية، فقد بينوا ما لهذا المصدر من أثر إيجابي على عمل المؤرخ ليس فقط فيما يخص جني الأخبار، بل كذلك فيما يتعلق بالذاكرة الجماعية وتصورها للماضي وللأحداث.

يقول أحمد البوزيدي :"وبالرغم من أن زيارتنا المتكررة لقصور وادي درعة، كان الهدف منها هو البحث عن الوثائق المكتوبة، فقد تنبهنا إلى أهمية الرواية الشفوية، ذلك أن المسنين وشيوخ القبائل لم يبخلوا علينا ببعض الأخبار التي عاشوا أحداثها أو التقطوها عن آبائهم وأجدادهم، وقد كنا نجد مصداق ما يرونه من أخبار في الكتابات التاريخية المحلية وكتب الرحلات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجاعات والقحوط الكبرى، أو فيضانات نهر درعة وما كانت تسببه من فساد بجرفها لأشجار النخيل وتهديم السواقي والقصور وغيرها "[4]. وقد ذهب مؤرخون آخرون أبعد من ذلك في تعاملهم مع الرواية الشفوية إذ لم يروا فيها فقط تعويضا "لانسداد باب الوثيقة المكتوب" بل اعتبروا أن استعمال الرواية الشفوية في الكتابة التاريخية يقوم على قناعة "بأن أي تاريخ اجتماعي لا يبحث فيه الدارس عن الأخبار "من أفواه الرجال" يكون بالضرورة ناقصا من جهة ما[5]. وعلى العموم فإن المؤرخ المغربي المعاصر لا يتعامل مع الرواية الشفوية وحدها بل يعمل باستمرار على مزاوجتها برواية الوثيقة المكتوبة. وقد أشار عبد الرحمان المودن إلى عنصر مهم في هذا المضمار وهو أن استغلال تقنية الاستجواب وبناء الرواية الشفوية يكون أكثر نجاعة كلما كان المؤرخ محيطا بمضامين الوثائق المكتوبة. يقول عبد الرحمان المودن : "بيد أننا ككل مبتدئ ومتحمس لم تكن نعلم أن إجرائية الأسئلة التي يمكن أن يطرحها الباحث على الرواة تتقوى كلما توسع اطلاعه على الأصول المكتوبة، إذ توجه ثغرات أو إيحاءات هذه

---

[1]- أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ، سبق ذكره

[2]- عمر آفا، مسألة النقود، سبق ذكره، ص 9.

[3]- أحمد البوزيدي، " التاريخ الاجتماعي لدرعة(مطلع القرن 17 – مطلع القرن 18) " في آفاق ، 1994، ص 26.

[4]- نفسه ص26.

[5]- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية ... سبق ذكره، ص 15.

الأصول، البحث والتحري في عين المكان، في الاتجاهات المثمرة. هذا ما جعل ما حصلنا عليه من الرواية الشفوية يتعلق بالمدة الطويلة أكثر مما يتعلق بالوقائع المضبوطة، فحدثنا المخبرون عن الحياة اليومية "القديمة" داخل المجموعة، وعن العلاقة بكيفية عامة بين القبائل وصراعاتها وتحالفاتها..."[1].

أدى استعمال المؤرخين المعاصرين لمصادر جديدة مثل أدب الفتاوى وأدب المناقب بدوره إلى إخصاب النقاش والحوار النظريين حول طبيعة هذه الآداب وعن الكيفية التي يجب على المؤرخ أن يتعامل بها معها. فهذه المصادر تختلف عن المصادر الإخبارية الكلاسيكية كما أن وضعها لم يكن لغاية تاريخية. ودار النقاش فيما يخص أدب المناقب عن موضوعية النص وعن الشح الإخباري فيه. وقد انتصر في النهاية الرأي الذي لا يضع تمييزا مطلقا بين المصدر الإخباري والمصدر المناقبي، والذي أكد على فائدة كتب المناقب في فتح قارات جديدة أمام المؤرخ المهتم بتاريخ العقليات وبالتاريخ الثقافي، بل وحتى بالتاريخ السياسي كما يقترح ذلك محمد القبلي في قراءته لكتاب "التشوف لابن الزيات باعتباره تعبيرا عن موقف الهوامش والبسطاء في مواجهة المتغلب"[2]. ويعتمد هذا الموقف على قراءة خاصة وضحنا بعض معالمها سابقا عندما أشرنا لاهتمام القبلي بالصمت المعبر، والمضمر، والمسكوت عنه في النصوص. يقول القبلي عن التشوف : ""التشوف" بالنسبة إلينا لن يكون مجرد وعاء أو مستودع وإنما سوف يعامل ككيان معقد فاعل متفاعل كغيره من الإبداعات النصية. وبالتالي فإننا سوف نحاول أن نستشفه كخطاب معبر وشاعرية وإحساس علنا ننفذ إلى بعض ميوله الخفية ومضمراته المؤسسة الدفينة"[3]. وقد أكد أحمد التوفيق بدوره على نسبية التمييز بين الخطاب التاريخي والخطاب المناقبي، كما بين أهمية هذا الأخير بالنسبة للمؤرخ. وقد أصبح كثير من المؤرخين يتقاسمون هذا الرأي في تعاملهم مع النصوص المناقبية. يقول أحمد التوفيق :"حتى لو جاز التمييز بين النوعين على أساس خصوصيات كيفية ما، وانطلاقا من نظرة وضعية أو معرفية إلى التاريخ، فإنه لا شيء ينفي أن تكون نصوص وضعت للمناقب وثائق لا غنى عنها لجوانب معينة من التاريخ، ومناجم لمواد صالحة للاستعمال التاريخي في جوانب أخرى على أساس نقد يتناول مواقعها، ولا شيء ينفي أن نستدعي نصوصا موضوعية للتاريخ، اصطلاحا،

---

[1]- نفسه ص.15 - 16

[2]- محمد القبلي ." حول بعض مضمرات التشوف"، في التاريخ وأدب المناقب (ص 63- 80)، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، رقم 1، منشورات عكاظ، 1989.

[3]- نفسه ، ص.63 – 64.

تناولا يستكنه روحها "المنقبية" وقد تكون في كثير من الأحيان أخفى من التاريخ في أدب المناقب الصريح "[1].

أما فيما يخص الفتاوى، فقد دار نقاش المؤرخين حولها، وعن فائدة هذه الآداب في البحث التاريخي، وتركز الحوار بصفة خاصة عن طبيعتها الفقهية وعن نمطية خطابها. وقد أدى هذا النقاش إلى تمييز المؤرخين، في هذه النصوص، بين السؤال، باعتبار ارتباطه بالواقع التاريخي، والجواب باعتبار تعبيره عن الموقف الفقهي الأرتودوكسي المتوارث. وكما هو الحال بالنسبة للآداب الأخرى، فإن اتجاهات المؤرخين توزعت بين موقفين، موقف لا يرى في هذه الآداب سوى مصدر إخباري مكمل للمصادر التاريخية الإخبارية يلجأ إليه لسد الثغرات واصطياد بعض الأخبار التي تشح في المصادر الكلاسيكية. أما الموقف الثاني فهو يعتبر كتب الفتاوى مناجم غنية بالمعطيات التي تفتح الباب على مصراعيه لتجديد الكتابة التاريخية المغربية وتنويع مواضيعها بالانفتاح على قارات البحث التاريخي المعاصر[2].

يمكن التأكيد، اعتمادا على ما سبق قوله، على أن عمل المؤرخين المغاربة المعاصرين في مجال البحث الوثائقي والمصدري، قد أدى إلى تغيير جذري في مفهوم الوثيقة التاريخية. وأصبحت هذه الأخيرة تشمل كل أثر انحدر من الماضي سواء كان ماديا أو مكتوبا، سواء ورد في الكتب الإخبارية أو في غيرها من الآداب الأخرى، أو آثار تم التوصل إليها بالتنقيبات الحديثة من حفريات وغيرها، أو شهادات قام المؤرخ ببنائها عن طريق الرواية الشفوية أو عن طريق قراءة الروايات اليومية المتواترة من حكايات وحكم ومأثورة. وقد أدى هذا التوسع في مفهوم الوثيقة إلى تجديد ميدان البحث التاريخي إذ تعددت مجالات البحث في هذا الميدان ولم تعد كما كانت في الماضي تقتصر على أخبار الأمراء وأحداث المعارك.

إشكالية المونوغرافيا ومفهوم البنية :

توزعت أبحاث المؤرخين المغاربة المعاصرين بين كتابات التاريخ العام والمؤلفات المونوغرافية. اختار أصحاب الاتجاه الأول تناول تاريخ المغرب العام في

---

[1] - أحمد التوفيق." التاريخ وأدب المناقب من خلال مناقب أبي يعزى" ، في التاريخ وأدب المناقب، سبق ذكره ، ص .81

[2] - أنظر حول هذا الموضوع محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي(من القرن 6 إلى 9 هـ /12 – 15 م) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، سلسلة الأطروحات والرسائل، 1999، والتاريخ وأدب النوازل ، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات، 1995، ومحمد مزين،" حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية" في البحث في تاريخ المغرب، سبق ذكره.

حقبة من الحقب المتعارف عليها، بينما فضل الآخرون دراسة جزء من هذا التاريخ معتبرين تراكم هذه الأجزاء مقدمة ضرورة لإنجاز التاريخ العام.

يمكن اعتبار أطروحة محمد القبلي المنشورة تحت عنوان : "المجتمع والسلطة والدين في المغرب في نهاية العصر الوسيط" نموذجا للدراسات التاريخية من النوع الأول. قام القبلي في هذا الكتاب بمحاولة الإحاطة بخصوصيات نسق الحكم المريني من خلال دراسة مكونات البناء الاجتماعي الذي ولد هذا النسق. وحاول المؤلف الإحاطة بجميع مكونات المنظومة عند ميلادها ثم تابع تطورها إلى أن بلغت إلى نضجها. وتساءل الباحث عن الشكل الذي اتخذته العلاقة بين السلطة والمجتمع وبحث كيف تطورت هذه العلاقة إلى الانفصال بين الحكم والمجتمع مع بروز ظاهرة الشرف. اعتمدت هذه المقاربة على الاهتمام بتمفصل ثلاثة عناصر هي المجتمع والسياسة والمقدس. حاول المؤلف صياغة خريطة اجتماعية سياسية دينية للمرحلة الوسيطية من خلال تحديد الفاعلين الأساسيين والتعرف على حساباتهم وارتباطاتهم وأهدافهم الخاصة وكذا من خلال تفكيك شبكة العلاقات والصراعات بين هذه الأطراف، وهكذا عمل على تقديم نسق السلطة كواقع شامل تتحكم فيه ظاهرة السلطة المتعددة "le phénomène de la domination plurielle" التي ولدها النظام السياسي المريني. وقد أكد محمد القبلي على أهمية دراسة البنية والنسق وتحديد الآليات وتجنب الانغلاق في سرد الأحداث الظرفية، كما أبرز أهمية مراجعة النظريات "البديهية" المتداولة واستنطاق مناطق الصمت واستخراج المعنى من المسكوت عنه. أما فيما يخص شح المادة المصدرية وقلة الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة الفترة الوسيطية، فقد بين أن الاهتمام بالبنية على المدى الطويل تمكن من تجاوز هذا العائق إذا اهتم الباحث باستقراء ما أسماه بالصمت المعبر الذي تحفل به المصادر التقليدية.

نرى من خلال ما تقدم أن محمد القبلي يقدم منهجا متميزا للمؤرخ المغربي يدعوه فيه إلى تبني رؤية جديدة للتاريخ تعتمد تصور المدرسة التاريخية الحديثة للتاريخ الشامل كما جسدته مدرسة الحوليات على يد فيرناند بروديل على الخصوص، كما توظف خلاصات الدراسات الإنسانية واللسانية والنفسية فيما يخص دلالة الصمت والمسكوت عنه. وهو بهذا يمثل اتجاها خاصا في المدرسة التاريخية المغربية الحديثة يتميز بالمقاربة والمناهج الموظفة في دراسة التاريخ أكثر مما يتميز بموضوع هذا التاريخ. وميزة هذا التوجه أنه يريد أن يزعزع "المألوف". وما أكثر هذا المألوف المعيق للمعرفة فيما تراكم من كتابات حول تاريخ المغرب. يقول محمد القبلي : "ذلك أن شأن "المألوف" في الميدان المعرفي على ما يبدو هو شأنه في بقية الميادين. حضوره يضمن نوعا من الراحة والترف الفكري لمن شاء أن يريح ويستريح، إلا أنه لا يرضى في المقابل أن يتخلى أبدا عن البتر والتبسيط إن لم نقل عن اللبس والمغالطة. مراجعته إذن ليست بالشيء اليسير ولا بالعملية المستحيلة، ولعل أقرب

السبل إليها أن نعمل على تجميع البقايا كلها أو جلها فنقرأ ونعيد القراءة بأسلوب ممنهج متقاطع وعين حذرة محايدة جهد الإمكان (...) ولعل السر في هذا أن "المألوف" رغم هالته ليس إلا مجرد نتاج ظرفي أريد له أن يخلد عن طريق الإلحاح المتحكم ثم التواتر ثم الاجترار. لذا، فإن "استدعاءه" بجانب "المنسي" و"الغائب مدعاة في حد ذاته إلى تعرية الواقع المقنع واستجلاء المطموس وبالتالي فإن هذا "الاستدعاء" أول الطريق لمن ابتغى أن يدافع الإبهام أو ينصب بعض النقط على الحروف "[1].

يقدم عبد الله العروي في أطروحته عن الأصول الاجتماعية والثقافية للإيديولوجية القومية المغربية نموذجا ثانيا لكتابة التاريخ العام في المغرب. ويجمع عبد الله العروي في هذا الكتاب بين النهج التاريخي والمقاربة السوسيولوجية وإشكاليات العلوم السياسية. وقد قام هو كذلك بمحاولة دراسة النسق المغربي أو المنظومة المغربية كنسق أو منظومة مختلفة عن الأنساق أو المنظومات الإيديولوجية المعروفة، حيث درس الأسس الإيديولوجية للحركة الوطنية في إطارها السوسيوتاريخي. وهكذا قدم تحليلا لآليات النظام المغربي كما تابع التغييرات التي لحقته خلال فترة القرن التاسع عشر. ومن خلال تحليل هذه الآليات تمكن من التمييز بين مستويات الواقع الاجتماعي المتعددة : المجموعات والفئات البشرية، أشكال التنشئة، وسائل ورموز السلطة، مصادر السلطة، ميكانيزمات التمفصل بين المركز والمحيط والهامش، إلخ.

استعمل عبد الله العروي وثائق الأرشيف المنشورة وقام بقراءتها وفق منهج القراءة الفيلولوجية المعروفة عند بنديتو كروشي. ومن خلال هذه القراءة استطاع تقديم تأويل للمفاهيم المنتظمة في الوثائق الرسمية المستعملة في البحث مثل مفاهيم السيبة والزاوية والقبيلة والمخزن، إلخ، ومعارضة التأويلات التي أعطتها اليهستوغرافيا الكولونيالية وكذلك التأويلات السيوسيولوجية والانطربولوجية لنفس المفاهيم. وقد نبه عبد الله العروي إلى أن دراسته لا تقدم تحليلا شاملا للمجتمع المغربي، بل تفسر الظاهرة الإيديولوجية بالاعتماد على نصوص سجالية، وهي دراسة جزئية بالضرورة لأنها تحتاج لإتمامها إلى دراسات في التاريخ الاقتصادي الذي لا تتوفر مصادره بعد[2].

رأى بعض المؤرخين المغاربة في كتابة التاريخ العام مبادرة سابقة لأوانها لما تحمله من مغامرة ومواطن زلل قد تكون عواقبها ضارة بالنسبة لإعادة كتابة تاريخ المغرب ما لم يسبقها ويمهد لها تاريخ قطاعي في شكل مونوغرافيات دقيقة تخصص

---

[1] ـ محمد القبلي، مراجعات حول المجتمع والثقافة في المغرب الوسيط الدار البيضاء، دار توبقال، 1987، ص 6.

[2] ـ عبد الله العروي، محاولات تاريخية، سبق ذكره، ص 145

لتاريخ الجهات والمناطق والمؤسسات والفئات وحتى للأفراد ولبعض المسائل الفكرية أو الاقتصادية. وهكذا ظهر إلى الوجود تاريخ مونوغرافي متنوع المواضيع. اعتبر كل من قام به بأنه مساهمة في كتابة التاريخ الوطني العام. وهذه عناوين بعض المونوغرافيات المنشورة مرتبة حسب التحقيب التاريخي وتاريخ صدورها.

- فرحات (حليمة) : سبتة من الأصول إلى القرن الرابع عشر (بالفرنسية)، منشورات المناهل، وزارة الثقافة، 1993.
- حجي (محمد) : الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، المطبعة الوطنية بالرباط، 1964.
- الشاذلي (عبد اللطيف) : الحركة العياشية، حلقة من تاريخ المغرب في القرن 17، منشورات الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة أطروحات ورسائل، رقم 1، 1982.
- بوشرب (أحمد) : دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور (قبل 28 غشت 1481-أكتوبر 1541)، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1984.
- مزين (محمد) : فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي (1549 م – 1637 م) (في جزئين)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 12، 1986.
- مزين (العربي): تافيلالت : مساهمة في تاريخ المغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر (بالفرنسية)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1987.
-القدوري (عبد المحيد): أبو محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت الخريت، الرباط، عكاظ، 1991.
- هراج التوزاني (نعيمة) : الأمناء في المغرب في عهد مولاي الحسن (1290 1873/1311-1897)، فضالة، المحمدية، 1979.
-التوفيق (أحمد) : المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إينولتان 1850—1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1980.
-أفا (عمر) : مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سلسلة اطروحات ورسائل، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1988.
-المحمدي (علي): السلطة والمجتمع في المغرب : نموذج آيت عمران، دار توبقال، 1989.
-البوزيدي (أحمد) : التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17- مطلع القرن 18)، آفاق : 1994.

ـكنبيب (محمد) : اليهود والمسلمون في المغرب (1859-1948)، مساهمة في تاريخ العلاقات بين الطوائف في أرض الإسلام (بالفرنسية)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 21، 1994.
ـالمودن (عبد الرحمان) : البوادي المغربية قبل الاستعمار : قبائل إيناون والمخزن بين القرن 16 و19، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 25، 1995.
ـكنبيب (محمد) : المحميون، مساهمة في تاريخ المغرب المعاصر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 29، 1996.
ـالشابي (مصطفى) : النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 26، 1995.
ـزرهوني (محمد) : العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوامن الستين من القرن التاسع عشر 1863/128-1873/1290)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، سلسلة الأطروحات والرسائل، رقم 5، 1998.

نلاحظ بالرجوع إلى لائحة المونوغرافيات التاريخية المغربية، أنها تتوزع بين نموذجين. نموذج مونوغرافية التاريخ الاجتماعي، كما هو الحال عند أحمد توفيق والعربي مزين ومن سار على دربهما. ونموذج مونوغرافية التاريخ الثقافي كما أسسها محمد حجي الذي بدأ بدراسة مونوغرافية عن الزاوية الدلائية ثم انتقل إلى دراسة الثقافة في العهد السعدي. وقد سار كثير من المؤرخين المغاربة على هذا النموذج الذي يمكن اعتباره اتجاها من اتجاهات المدرسة التاريخية المغربية الجديدة.

شكك البعض في مصداقية المونوغرافية التاريخية واعتبر الاشتغال بها إرثا عن الهيستوغرافيا الاستعمارية. لا شك أن حبل هذا الاعتراض قصير وقد فنده رواد هذا الفن التاريخي في المغرب. يقول أحمد التوفيق : "أما المونوغرافية فهي نمط، يكتب تحت كل سماء، وليست خاصة بالمغرب ولا إرثا كولونياليا، وإلا فماذا نسمي كتب المسلمين الأوائل عن مدن معينة وقبائل بعينها وحرف خاصة، إلخ. بل إنها النمط السائد في التاريخ الأكاديمي الأوربي، وهي مادة الأعمال الواسعة مثل هذا العمل الذي وضعه جورج دوبي في تاريخ الاقتصاد الزراعي لأوربا الغربية في العصور الوسطى، وهذا لا يعني أن المونوغرافية ليست لها قواعد صناعتها"[1].

تؤكد قولة احمد التوفيق أعلاه ما قلناه سابقا عن الارتباط المزدوج الذي يوجد بين المدرسة التاريخية المغربية الحديثة من جهة والمدرسة التاريخية المغربية العتيقة والمدرسة الأوروبية المعاصرة من جهة ثانية. وهي تبين من خلال الكتابة

[1] ـ أحمد التوفيق حوار، سبق ذكره ، ص 9.

المونوغرافية أثر المدرستين معا على المؤرخين المغاربة المعاصرين. وهو رأي يعبر عنه كذلك العربي مزين في مقدمة كتابه عن تافيلالت. وبالفعل فإن كتابة التاريخ المحلي كتابة معروفة في التقليد التاريخي المغربي ترك فيها كثير من المؤرخين مؤلفات هي اليوم من المصادر الأساسية بالنسبة للمؤرخين المحدثين، ونذكر من جملة هذه المصادر مؤلفات المختار السوسي وخاصة موسوعة المعسول في تاريخ سوس وتاريخ تطوان لمحمد داود.وهذه المؤلفات هي استمرار للكتابة التاريخية الإسلامية التقليدية في هذا الباب، إذ أنها تسير على نفس المنوال وتتبنى نفس المنهج الذي يتلخص في جمع المعلومات ورواية الأحداث المتعلقة بالمنطقة أو المدينة موضوع التأليف كما هو الحال مثلا في روض القرطاس لابن أبي زرع الفاسي أو الروض الهتون لمحمد ابن غازي العلماني، إلخ.

إذا كانت المونوغرافية المغربية الحديثة تنتمي إلى نفس الفن المونوغرافي المغربي العتيق، فإنها تأثرت كذلك بفن المونوغرافية في الهيستوغرافيا المعاصرة خاصة تلك التي كتبها بعض أعلام مدرسة الحوليات الفرنسية. ويظهر هذا الأثر بشكل واضح في أغلب المونغرافيات المشار إليها أعلاه. يقول العربي مزين عن هذا التشابه والاختلاف بين المونغرافيات المغربية الحديثة والمونغرافيات التقليدية :"لقد قمنا في دراستنا لتاريخ تافيلالت – على غرار مؤرخي الجيل السابق- بجمع المصادر المكتوبة. ومن الصعب عدم مجاراة هذا الجيل في هذا المستوى. فقد اقتفينا أثرهم ونزلنا إلى الميدان لجمع الأخبار من "أفواه الرجال" [تعبير مقتبس عن المختار السوسي]. وفي هذا المستوى كذلك فليس لدينا ما نعلمه لهذا الجيل، بل بالعكس من ذلك، فلهذا الجيل امتياز علينا بانتمائه إلى جيل الحوار "تجماعت" السخي بالمعلومات وإلى الجيل الذي كان الكلام فيه يلعب الوظيفة الاجتماعية في نقل الخبرة والحفاظ على الحد الأدنى الإعلامي الضروري لاستمرار الجماعة. وهذان عاملان أعطيا لهذا الجيل انفتاحا أكبر على العالم القديم ومجالا فسيحا للاستخبار"[1]. هكذا ينظر مؤرخ المونوغرافية المغربية الحديثة إلى أسلافه مؤلفي المونوغرافية في التاريخ المغربي العتيق. وهي كما نرى نظرة إجلال واعتبار لما لهذه المونوغرافية القديمة من آثار حميدة على كتاب المونوغرافية الحديثة. إلا أن هذا الدين المعرفي للمتقدمين على المتأخرين لم يمنع هؤلاء من إبراز حدود المونوغرافية التقليدية وضرورة تجاوزها، ويلخص العربي مزين حدود مؤرخي المونوغرافية التقليدية في وقوفهم عند جمع وتسجيل الأخبار المرتبطة بالأحداث الفريدة الخاصة بالحياة السياسية والروحية. وهذا ما لا يرضاه مؤرخ المونوغرافية الحديثة الذي يهتم بوصف الأرض وإنتاجها ونشاط

---

[1]- العربي مزين : تافيلالت ، مساهمة في تاريخ المغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر (بالفرنسية)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1987 ، ص 15.

الإنسان في استغلاله لهذه الأرض وبدراسة البنية الاجتماعية الناتجة عن كل ذلك. ويتميز مؤرخ المونوغرافية الحديث كذلك بكونه لا يكتب تاريخ منطقة لذاتها، بل يسعى من خلال دراسة المستوى الصغير إلى إدراك المبادئ التي تتحكم في هذا التاريخ قبل تعميم هذه المبادئ على التاريخ العام. فالجزء ليس غاية في حد ذاته، بل دراسته هي مرحلة أولى في طريق إنجاز التاريخ العام[1]. وهذه حجة نجدها عند كل من ألف في التاريخ المونوغرافي من مؤرخي المدرسة التاريخية المغربية الحديثة. ويلخص أحمد التوفيق هذا التوجه، ويقول : "فأما الاقتصار على التاريخ لقبيلة واحدة [...] فقد تعمدناه حتى نتخلص من التعميمات التي تسبح فيها الدراسات التاريخية للمغرب بأكمله أو لبعض المناطق الواسعة، وفي هذه التجربة فحص الإمكانيات التي يمكن أن توفرها أنواع مختلفة من الوثائق المحلية، وبحث عن عناصر البنية الاجتماعية والاقتصادية التي قلما تبرزها الكتابات التاريخية الإخبارية. فالمجتمع المغربي كان يتكون من قبائل [...] ولذلك اقتنعنا بأنه متى وقع الكشف عن تاريخ عدد منها بتحريات مجهرية، كان ذلك بمثابة فحص عدد من الخلايا في جسم ما للتعرف على نسيجه وتكوينه، الأمر الذي لا يتأتى بمجرد تعداد أضلاعه أو فقره"[2].

وكما رأينا عند تقديمنا نماذج من التاريخ العام، فإننا نلاحظ أن أصحاب المونوغرافيات كذلك يؤكدون على تقديم دراسة البنيات والأنسقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على حساب الاهتمام بالأحداث المثيرة. وهذا الاهتمام بدراسة البنيات هو من أحد المميزات الأساسية للمدرسة التاريخية المغربية الحديثة، خاصة نواتها التجديدية التي تساير في هذا المنحى التحول الذي عرفته الكتابة التاريخية المعاصرة حيث انتقل اهتمام المؤرخ من الحدث إلى البنية.

إشكالية التحقيب ومفهوما المدة والحدث:

التاريخ كما هو معلوم أحداث ورواية، والإثنان مرتبطان، فلا أحداث بدون رواية، ولا رواية تاريخية بدون أحداث. تحيل الأولى على الثانية وتتغذى الثانية من الأولى. العمليتان كذلك متمايزتان رغم أن المؤرخ لم يع دائما الفرق بين المستويين فاعتقد أن الرواية التاريخية هي التاريخ قبل أن يدرك أن التاريخ هو الماضي الحاضر في رواية المؤرخ. التحقيب هو قضية رواية، هو إطار للتصنيف ومنطق للزمن يدخله المؤرخ على الأحداث في إطار تصور عام قد يكون دينيا أو فلسفيا أو إيديولوجيا للتاريخ... ومسألة التحقيب هي مسألة الخطاب التاريخي، هي قضية المؤرخ في تنظيمه لأحداث الماضي في الإطار الزمني.

---

[1] - نفسه ، ص.16.

[2]- أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سبق ذكره ' ص .9

قام عبد الله العروي بطرح قضية التحقيب بالنسبة للمؤرخ المغربي المعاصر وربط بينها وبين الدعوة إلى تجديد دراسة التاريخ. يقول عبد الله العروي : "يبدو أولا أن التجديد يرجع إلى الأسئلة المطروحة، إلى نقاط الاهتمام، إلى تأويل المعلومات. لكن عند التدقيق يتضح أن ما يتغير هو مفهوم الوحدة الزمنية، أي الحقبة التاريخية. يعني كل تجديد في النهاية إعادة النظر فتحقيب التاريخ. إن مؤرخ الديبلوماسية يعمل بوحدة زمانية قصيرة. تقدر باليوم وربما بالساعة، أما مؤرخ المؤسسات فإنه لا يقع إلا بالقرن وما فوق، ومؤرخ التقنيات بعشرات القرون... من هنا جاء استخفاف هذين الأخيرين ببحوث الأول : ماذا تفيد تدقيقات الدراسات الديلوماسية لمن يريد أن يدرك أسباب ونتائج اختراع المحراث الحديدي أو الطاحون المائي ؟"[1].

إن التجديد الذي يتكلم عنه عبد الله العروي هنا هو تجديد المدرسة الأوروبية الحديثة لكتابة التاريخ تحت تأثير العلوم الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لمدرسة الحوليات الفرنسية. وهو يحيل في كلامه عن مفهوم الحقبة إلى ثلاثية فيرناند بروديل عن المدة. فهذا الأخير، كما نعرف، ميز بين كل واحدة من هذه الوحدات الزمنية والميدان التاريخي المناسب لها. وهكذا يميز بين التاريخ الحدثي السياسي وتاريخ المؤسسات الاجتماعية وتاريخ البنيات الذهنية الفكرية. لكل مستوى من مستويات التاريخ هذه مدته الخاصة، أي تحقيب خاص يتحكم فيه إيقاع التحول[2].

اقتبس بعض المؤرخين المغاربة المعاصرين المفهوم البرودلي للمدة الطويلة ووظفوه في دراسة البنيات الاجتماعية والفكرية وحتى السياسية كما هو الحال في دراسة القبلي للنسق المريني. وقد استعاض محمد القبلي في هذه الدراسة عن الكرونولوجيا التقليدية المبنية على كرونولوجيا تاريخ الدول المتعاقبة على حكم المغرب وتبنى تحقيبا آخر يعتمد على سبر سيرورة المجتمع فاتخذ سنة 609 هـ /1212 م كمنطلق للدراسة، وهي السنة التي عرفت كارثة هزيمة الموحدين في معركة العقاب، لا كحدث عسكري بل كواقعة كان لها انعكاسات عميقة في شكل صدمة نفسية، وكمؤشر للإفلاس، واتخذ سنة 869 هـ /1465 م كحد زمني ثاني للدراسة، وهي سنة ثورة الشرفاء الأدارسة الجوطيين، كتعبير عن تطور حتمي لنسق سياسي ولسيرورة اجتماعية خاصتين. ونفس التعامل مع الحقبة نجده عند عبد الله العروي في أطروحته عن الأصول الاجتماعية والثقافية للقومية الوطنية المغربية حيث اختار سنتي 1830 و 1912 كحديثن زمنيين لدراسته : انطلاقا من موضوع إشكالية بحثه لا بالنظر لكرونولوجية أحداث الحركة السياسية الوطنية.

1- عبد الله العروي ، مجمل ... سبق ذكره ، ص 18

2- فرناند بروديل، " التاريخ والعلوم الاجتماعية : المدة الطويلة ". في كتابات حول التاريخ، باريس، فلا ماريون، 1969، ص 41 – 83.

هذه النماذج توضح أن تعامل هذا الصنف من المؤرخين مع مفهوم الحدث هو تعامل خاص يختلف عن تعامل الهيستوغرافيا المغربية التقليدية والهيستوغرافيا الغربية الوضعانية مع هذا المفهوم... فبينما يعتبر المؤرخ الحدث في إطار هذين التصورين معطى موضوعيا جاهزا في الرواية التاريخية، يقوم المؤرخ المعاصر ببناء الحدث بناءا نظريا انطلاقا من تساؤلاته ومناهجه ومن هموم عصره كأن يهتم مثلا بمسألة الوعي بالتفاوت انطلاقا من طرح إشكالية تقدم الغرب وتأخر المغرب[1] أو بدراسة سيرورة تبلور الإيديولوجية الوطنية أو بتتبع مسلسل نشأة ونضج وإفلاس نسق سياسي كما هو الحال بالنسبة لعبد الله العروي ومحمد القبلي.

نلاحظ عند هذا الصنف من المؤرخين عدم الاهتمام بمسألة التحقيب العام والتركيز على العكس من ذلك على الحقبة موضوع دراستهم. يقول عبد الله العروي في وصفه عمل هؤلاء المؤرخين: "من يتابع أعمال الباحثين المتخصصين يلاحظ أنهم لا يلتفتون لمسألة التحقيب العام ويحيلونها إما على المربين والمدرسين وإما على فلاسفة التاريخ. يوجهون همهم كله لإظهار مدلول الحقبة التي يدرسونها، لأن المدلول هو الذي يمكنهم من المقارنة والموازنة. ينطلقون من التجزئة الرباعية التقليدية، أو من تجزئة أدق، أو حتى من تسلسل مبني على الملة، كما ينطلقون من تقويم اصطلاحي ومن مرويات شائعة بين العموم، ثم بوساطة النقد المتواصل للوثائق والشواهد المتوافرة لديهم يجهدون لتحديد حقبة متميزة، وعندما يصلون إلى هدفهم فإن الحقبة التي هي خلاصة بحثهم واجتهادهم تصبح ذات مدلول خاص، لا تماثلها في كل مظاهرها أي حقبة أخرى، حتى ولو شاركتها في الاسم. وهكذا ترتبط الحقبة، في مفهوم المؤرخين المعاصرين، بمدلول معين، إنها بالطبع مدة زمانية فاصلة بين تاريخين منسوبين إلى تقويم محدد، مرتبطة بمستوى معين من الفاعليات البشرية (الفن، أو السياسة، أو الإنتاج المادي، أو الأدب، إلخ)، منفصلة تماما عن مفهوم الدورة أو الدولة أو الثورة، ولا تحمل معنى أخلاقيا أو فلكيا"[2].

يرتبط مفهوم الحقبة في هذا المعنى بمدلول الحدث عند المؤرخ المعاصر، وتتلخص عملية التحقيب عند هذا الأخير في تحديد مميزات الفترة المدروسة في ارتباطها بخصائص ظاهرة الحقبة : عصر التنوير، حقبة النهضة، حقبة الإصلاح، عصر البورجوازية، عهد الرأسمالية، المجتمع الصناعي، إلخ.ونجد مفهوم الحقبة بهذا المعنى في بعض كتابات المؤرخين المغاربة المعاصرين، إلا أن هذه الفئة قليلة العدد.

---

[1] ـ عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15 و 18 (مسألة التجاوز) ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي ، 2000 وسفراء مغاربة في أوربا : في الوعي بالتفاوت، منشورات كلية الآداب والعلوم بالرباط ، سلسلة بحوث ودراسات رقم 13، 1995.

[2] ـ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، الجزء الثاني ، المفاهيم والأصول ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي ، 1992، ص 282.

أغلب مؤرخي المدرسة المغربية الحديثة، على العكس من ذلك، لا زال يستعمل مفهوم الحقبة بمعناها التقليدي ويلجأ إلى التحقيب بمعناه العام في تقاليد الهيستوغرافيا الكلاسيكية المغربية أو الغربية المبنية على التجزيئات العقائدية أو الجغرافية أو دورات الأسر الحاكمة. فالمسألة لا تتعلق بغياب المعطيات الضرورية لبلورة تحقيب جديد كما يدعي كثير ممن يتشبث بالتحقيب العتيق، بل ترتبط بالإشكاليات التي يطرحها المؤرخ والمناهج التي يستعملها في تناوله للآثار التاريخية كما تبرهن على ذلك دراسات المؤرخين المغاربة في ميدان التاريخ الاجتماعي، حيث أمكن تجديد موضوع التاريخ بتجديد دراسة الوثائق العتيقة المتداولة بين جميع المؤرخين وبتوظيف آثار أخرى لا يلتفت إليها في إطار الدراسة التاريخية التقليدية. وقد نتج عن هذا العمل اقتراح تحقيبات جديدة من طرف هؤلاء المؤرخين على هامش التحقيبات العامة المتداولة في المؤلفات المدرسية. وسواء تعلق الأمر بالتاريخ المحلي أو بالتاريخ العالمي فإن هذا التحقيب خاضع للتعديل تبعا لتقدم البحث أو لظهور شيء جديد. يقول أحمد التوفيق في هذا المعنى للتحقيب :" لكن قضية التحقيب التي هي إطار لازم لترتيب المواد وتقديم مشروع يساعد على الفهم السياسي أو الاجتماعي قضية مطروحة كفرضية وكعنصر أساسي يهدف إليه البحث، لذلك نجد حدود التحقيبات لا تكاد تستقر سواء على المستوى الحضاري العالمي أو على مستوى تواريخ البلدان أو على مستوى تواريخ الأدوار التي كانت للجهات في بناء تاريخ وطني ما. ومعنى هذا أن المؤرخين كلما تعمقوا في أبحاثهم اضطروا إلى تعديل مواقع بعض معالم التطور سواء كان الأمر متعلقا بالعصور الوسطى والعصور الحديثة على الصعيد الأوروبي مثلا أو بإدخال عنصر جديد في حسبان تطور معين كالعلوم والتقنيات أو باختلاف قطاعي في حركة تاريخية بين الاقتصاد والمجتمع والثقافة، إلخ "[1].

يربط أحمد التوفيق كذلك بين مسألة التحقيب والتكامل الذي يمكن أن يتم بين كتابة التاريخ الوطني العام والكتابة التاريخية المونوغرافية، وهو يثير الاهتمام بهذا الرأي إلى جانب لم ينتبه له المتحمسون لهذا الاختيار أو ذاك. يقول التوفيق :"إن التحفظ في القول بجدوى البحث المونوغرافي تخف وطأته إذا روعي في إنتاجه احترام الجدل الضروري بين المستوى المحلي والمستوى الأعم من المستوى الوطني، وبين النظريات ونتائج الأبحاث ذات الأبعاد البنيوية أو الظرفية العامة، ويعتبر التحقيب من أهم نقط الاحتكاك والإغناء والتنوير بين هذه المستويات، حتى أن التقدم في كتابة التاريخ رهين بتوضيح المنطلقات المتعلقة بالتحقيب كحدود زمنية وكمضمون في آن واحد"[2]، وقد أشار أحمد التوفيق في نفس السياق إلى الاهتمام الذي

[1]- أحمد التوفيق،" تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، أفكار في التحقيب "، في مجلة المشروع، العدد 9.1988.(ص13– 26) ص 15

[2]- أحمد التوفيق ، المرجع السابق ، ص 20

أصبحت تحظى به المشاكل النظرية والتجريبية لقضية التحقيب عند المؤرخين الباحثين في فترة القرن التاسع عشر في المغرب. ومن جملة هؤلاء عبد الله العروي الذي يرى أنه لو توفرت البحوث الاقتصادية والاجتماعية لكان للمؤرخ المغربي المعاصر خيار بين تحقيبات عديدة. وفي غياب هذه البحوث، فهو ينصح باستعمال "سيرورة التأليف التاريخي لترتيب الوقائع لأن لهذا النهج مزية جوهرية، هي تحريرنا من التحقيب الثلاثي، من أسطورة الإزدهار والانحطاط التي تعني عند أصحابها قصة السقوط والخلاص"[1].

يقصد عبد الله العروي بالتحقيب الأسطوري التحقيب الثلاثي في شكليه الغربي الأوروبي والمغربي الإسلامي. فالتحقيب الأول، وهو تحقيب الجامعة الأوروبية منذ القرن السابع عشر، يقسم "التاريخ العام إلى قديم ينتهي بالفتوحات الجرمانية، ووسيط تحده النهضة، وحديث معاصر". وبعد "تعديل صغير أو كبير" يطبق المؤلفون الغربيون هذا التحقيب على تاريخ المغاربة فيضعون "الفتح الإسلامي (القرن السابع) موضع الغزو الجرماني "القرن الخامس في أوروبا)، أما مقابل عهد النهضة، فمنهم من يضع الفتح العثماني (القرن السادس عشر) ومنهم من يضع الغزو الفرنسي (القرن التاسع عشر)"[2]. "هذا تقسيم، يقول عبد الله العروي، في ظاهره بيداغوجي صرف، لكنه في الواقع يخفي رأيا سياسيا، العهد القديم هو عهد روما والعهد الحديث هو عهد فرنسا وبينهما عهد العرب. هكذا يفكر المؤلفون الأجانب، فيصورون المغرب كأرض نزاع تتحارب عليها قوتان ميهمتان، هما الشرق والغرب، ممثلتان من جهة في الدين المسيحي واللسان اللاتيني ومن جهة في الإسلام والعربية"[3].

ينتقد عبد الله العروي مرارا هذه الفكرة في كتابة تاريخ المغرب الكبير. ومن جملة من اعتمدها، حسب عبد الله العروي، جاك بيرك في كتابه "المغرب بين حربين " (1962)، وكذلك علال الفاسي في كتاب "الحركات الاستقلالية". أما التحقيب الثلاثي الثاني الذي ينتقده عبد الله العروي فهو التحقيب الثلاثي الذي يستعمله المغاربة في نطاق تاريخ الإسلام "مع عكس كل الاتجاهات : ما كان تقدما عند الكتاب الأوروبيين يصبح تأخرا والعكس بالعكس. يعتبر المغاربة الحقبة الممتدة من القرن السابع الميلادي إلى القرن الرابع عشر (الأول إلى الثامن هـ) حقبة مثالية مكونة من ثلاث مراحل – التمهيد، الازدهار، الانحطاط. أما الحقبة التالية إلى غاية القرن التاسع عشر فهي مرحلة كسوف حيث تتولى الهزائم في الأندلس والهجومات الإيبيرية على الشواطئ المغربية، حيث تضعف وتنحل السلطات المركزية وتخبو الثقافة. مع بزوغ

---

[1]- عبد الله العروي، مجمل ...سبق ذكره ، ص 34

[2]- نفسه ص.33

[3]- نفسه ص.33

القرن التاسع عشر تسترجع البلاد نفسها وتدخل عهد نقاهة، عهد انبعاث ثقافي وإصلاح سياسي، وهذا منظور يمكن من إخفاء وجود المستعمر الفرنسي"[1].

لا ينكر عبد الله العروي أهمية التحقيبين السابقين، بل بالعكس، يرى أن لهما دور لا يمكن إغفاله في إدراك منعطفات أساسية في تاريخ المغرب. غير أن استعمال هذين التحقيبين المتعارضين من طرف المؤرخ الموضوعي يجب أن يتم، حسب رأي عبد الله العروي، بغض النظر عن القيمة المعيارية التي يوليها هذا التحقيب أو ذاك للفواصل الزمنية التي يستعملها. ومع ذلك، يقول عبد الله العروي :"نعتقد أن كل تحقيب ثلاثي في التاريخ يوحي بمعنى صوفي، بأسطورة الجنة والخطيئة والغفران. لذا نرى أنه يجب على المؤرخ الموضوعي أن يبتعد عنه بأي وسيلة"[2].

إشكالية السلطة ومفاهيم : المخزن والقبيلة والسيبة والعرف:

تتميز المدرسة التاريخية المغربية الجديدة بالتعدد. وهو تعدد في اتجاهات الكتابة التاريخية وفي حقول البحث التاريخي. ومن جملة هذه الاتجاهات اتجاه التاريخ الاجتماعي. برز هذا الاتجاه إلى الوجود في منتصف السبعينات في شكل أطروحات جامعية بعضها في تاريخ المغرب العام (عبد الله العروي سنة 1977) وبعضها مونوغرافيات تاريخية (أحمد التوفيق سنة 1976 والعربي مزين سنة 1977). وعرف هذا النمط الأخير ازدهارا كبيرا فيما بعد ذلك، وكان لأطروحة أحمد التوفيق أثر بارز على مؤرخين آخرين اختاروا نفس الاتجاه واتبعوا نفس المنهج في دراسة جهات وأقاليم أخرى من المغرب[3] (دراسة علي المحمدي حول قبائل أيت باعمران، ودراسة عبد الرحمان المودن حول قبائل حوض إيناون ودراسة أحمد البوزيدي حول درعة ...) وأنجزت في هذه الفترة كذلك مونوغرافيات تاريخية أخرى خصص بعضها لفئات اجتماعية أساسية في نظام الدولة مثل النخبة المخزنية[4] أو فئة الأمناء[5] أو الجيش[6]

---

[1]- نفسه ص.33-34

[2]- نفسه ص.34

[3]- عمر آفا" أطروحة إينولتان كنموذج للكتابة التاريخية"، في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط' عدد 9.1982

[4]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآذاب والعلوم

[5]- هراج نعيمة التوزاني، الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن (1290-1311/1873-1894)، المحمدية ' فضالة، 1979

[6]- ثريا برادة، الجيش المغربي في القرن 19 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات 1997

وخصصت أخرى لدراسة بعض القضايا المركزية مثل مسألة النقود في تاريخ المغرب المعاصر[1].
ومثل هذا الاتجاه تحولا كبيرا في كتابة تاريخ المغرب واعتبره بعض الباحثين "بمثابة قاطرة تتصدر عملية تحديث الذاكرة الجماعية"[2]. وقد تجلى هذا التحديث في عناصر أكد عليها كل الذين كتبوا عن هذا الاتجاه. وهي باختصار :

1- توسيع مفهوم التاريخ وتحويل الاهتمام من الحدث السياسي الوطني إلى قضايا التاريخ الاجتماعي. يقول أحمد التوفيق في مقدمة دراسته من إينولتان :"وقد نص العنوان قصدا على التاريخ الاجتماعي، لإبراز الاهتمام الموجه إلى نواح من حياة السكان، طالما أغفلتها الدراسات التاريخية المغربية، أو قصرت في تحليلها، مع العلم بأن التاريخ الاجتماعي يتركز على أسس اقتصادية، ويشمل العلاقات السياسية بين فئات السكان وبين الحاكمين"[3].

2- إغناء خزينة الوثائق بتوسيع مفهوم الوثيقة التاريخية.

3- تبني مناهج وتقنيات البحث التاريخي الجديد المستمدة من العلوم الاجتماعية المعاصرة.

4- الاهتمام بدراسة البنيات الاجتماعية والذهنية.

5- التأثر بمحتوى الاختيارات السياسية والإيديولوجية اليسارية السائدة خلال فترة السبعينيات والاهتمام بدراسة تاريخ المجتمع المغربي من خلال دراسة القوى الاجتماعية الفاعلة في حركية المجتمع.

فتح اتجاه التاريخ الاجتماعي أبوابا كانت مغلقة في وجه المؤرخين المغاربة، واتجهت الأبحاث إلى سبر الحقول والقضايا الجديدة في ميادين السلطة والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وفي ميادين التاريخ القروي، والتاريخ الحضري[4] وتاريخ بعض الفئات الاجتماعية والأقليات الدينية[5]. لم تكن الجدة في هذه الأبحاث تتجلى فقط في

---

[1]- عمر آفا ' مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822 – 1906). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سلسلة أطروحات ورسائل رقم 1، الدار البيضاء' مطبعة النجاح الجديدة 1988

[2]- عبد الأحد السبتي، التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج، سبق ذكره' ص 43.

[3]- أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ... سبق ذكره ص 9.

[4]- حليمة فرحات، سبتة من الأصول إلى القرن الرابع عشر (بالفرنسية).منشورات المناهل، وزارة الثقافة ، 1993، عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات،المدينة في العصر الوسيط، قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الإسلامي، المركز الثقافي العربي 1994، حليمة فرحات، " آسفي خلال القرن الثامن : تاريخ مقدس، تاريخ حضري"، في المغارب خلال القرنين السابع والثامن: قرو ن الإيمان، الدار البيضاء ' ولادة 1993' ص 79 – 89.

[5]- محمد كنبيب، المحميون ، مساهمة في تاريخ المغرب المعاصر (بالفرنسية)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقن 29.1996 ، واليهود المسلمون في

اختيار مواضيع البحث، بل وتجلى ذلك كذلك بصفة متميزة في مستويات المقاربة والقضايا المثارة، لا في مجال دراسة إشكالية الدولة في المغرب فحسب، سوف نعود إلى هذه القضية فيما بعد، بل وفي مجالات أخرى متعددة ننتخب منها فيما يلي بعض الأمثلة من أبحاث حليمة فرحات ومحمد كنبيب.

أشرنا سابقا إلى أطروحة حليمة فرحات عن مدينة سبتة في ميدان التاريخ الحضري. وقد قامت هذه الباحثة بإنجاز أبحاث أخرى متعددة المواضيع في شكل مقالات قامت بنشرها في المجلات المختصة أو في شكل كتابات مشتركة مع زملاء آخرين (حميد التريكي، عبد الأحد السبتي). جمعت حليمة فرحات معظم هذه الدراسات في كتاب تحتد عنوان "المغارب خلال القرنين السابع والثامن : قرون الإيمان". وتدور معظم هذه الدراسات حول دراسة موضوع الذهنيات والعقليات، خاصة الذهنية الشعبية، من خلال تناول مواضيع متمزية في البحث التاريخي مثل الولاية، والأحلام ورموزها، والمحرمات في الجنس والأكل، والظواهر النفسية مثل الخوف والتطير، والمعرفة والعادات العلاجية مثل استعمال الأعشاب لتقوية الذاكرة في مجتمع تنعدم فيه الطباعة وتقل فيه الكتب، والمعتقدات الأسطورية الشعبية في بعض الأشخاص كأسطورة الخدير وشخصية أبي مدين وأبي يعقوب المنصور الموحدي كموضوع للرواية الغرائبية، ومسألة الضرائب في العصر الوسيط ورد فعل الأولياء، ومسألة إدعاء النبوة والمهدوية[1].

وقام محمد كنبيب بنشر كتابين، الأول تحت عنوان "المحميون، مساهمة في تاريخ المغرب المعاصر"، وهو في الأصل موضوع رسالة دكتوراة السلك الثالث. والثاني تحت عنوان "اليهود والمسلمون في المغرب (1859-1948)"، مساهمة في تاريخ العلاقات بين الطوائف في أرض الإسلام، وهو أطروحة دكتوراة الدولة. في الكتاب الأول درس محمد كنبيب موضوع شريحة المحميين من خلال محاولة الإحاطة بالعلاقة الثلاثية المعقدة بين الدولة والمجتمع والمحيط الدولي، وركز على إبراز دور الحماية الفردية كوسيلة من وسائل "الغزو السلمي". وهكذا تتبع كيفية تحول تنازل إرادي، قامت به الدولة المغربية في عز قوتها للتجار الأجانب قصد تشجيع التجارة مع الخارج وزيادة مداخيل خزينة الدولة، إلى وسيلة للسيطرة والغزو الأجنبي.

قام محمد كنبيب في الكتاب الثاني بدراسة وضعية اليهود في المجتمع المغربي المسلم، وتتبع التحولات التي عرفتها هذه الوضعية ارتباطا بوضعية المغرب الجديدة في علاقته بالقوى الأجنبية. وكان على كنبيب إعادة كتابة هذا التاريخ الاجتماعي كتابة

المغرب (1859 – 1948).مساهمة في تاريخ العلاقات بين الطوائف في أرض الإسلام (بالفرنسية). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات ، رقم 29 .1996 .

[1]- حليمة فرحات، المغارب ...سبق ذكره

تاريخية بعيدا عن التصورات التجزيئية أو المتحيزة سواء في الهيستوغرافيا المغربية الإسلامية أو في الكتابات الإثنوغرافية الكولونيالية عن وضع اليهود في المغرب وعلاقتهم بالمسلمين. كما تطلب منه ذلك مراجعة ونقد ما كتبه اليهود ذوو النزعة الصهيونية مثل "ناهوم سوش" حول هذا الوضع. وقد ساعده على إنجاز هذه المهمة المعقدة تنويع المصادر ومواجهة محتويات الوثائق المخزنية والجرائد الوطنية في فترة الحماية بمحتويات الأرشيفات الفرنسية والإنجليزية ومحتوى المراسلات الديبلوماسية والتقارير العسكرية الشهرية. ومن الأفكار الأساسية التي يؤكد عليها محمد كنبيب في هذا الكتاب فكرة التمازج بين ثقافة المسلمين وثقافة اليهود على مستوى الديانة الشعبية والاعتقاد في الأولياء رغم حرص كل طرف على تأكيد الاختلاف سواء بالنسبة للفقهاء فيما يخص مسألة الذمة أو بالنسبة لليهود الذين تشبثوا بالخصوصيات الإثنية والدينية. كما أكد كذلك على أن اليهود في المغرب لم يكونوا منسجمين اجتماعيا واقتصاديا وبرز الاختلاف الطبقي داخل هذا المكون الاجتماعي - الديني في المجتمع المغربي.

لقد سبق أن تكلمنا، أثناء تعرضنا لموقف المدرسة التاريخية المغربية الحديثة من الإرث الهيستوغرافي الكولونيالي، عن التحول الذي عرفته الهيستوغرافيا الوطنية وانتقالها من النقد الإيديولوجي المجرد إلى النقد التاريخي الموضوعي. وكنا نقصد بذلك العمل الذي أنجزه مؤرخو التاريخ الاجتماعي من خلال المونوغرافيات التاريخية التي تناولت بالدراسة إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع. كانت هذه الإشكالية كما نعرف موضوعا أساسيا في الهيستوغرافيا الكولونيالية، ثم تناولها بالدراسة من جديد باحثون في الأنطربولوجية السياسية والثقافية. وقد قامت هذه الدراسات ببلورة أطروحات خاصة عن هذا الموضوع وخلفت نظريات عن المخزن، وعن القبائل، وعن علاقة السلطة المركزية بالمجتمع، وعن الشرع والعرف، وغيرها من المؤسسات والمعتقدات. وكان من الطبيعي أن يقوم مؤرخو التاريخ الاجتماعي المغاربة بمراجعة هذه النظريات على ضوء دراستهم لبنيات المجتمع المغربي. وهكذا قام مؤرخو التاريخ الاجتماعي بوضع نظريات روبير مونطان وجاك بيرك وإرنست جيلنر ودافيد هارت، إلخ، موضع الدراسة التاريخية على ضوء معطيات الوثائق والتحري الميداني في مناطق سبق أن كان بعضها ميدانا مباشرا لهذه الدراسات.

وهذه نماذج من مقدمات وخلاصات مؤرخي التاريخ الاجتماعي المغاربة حول مسألة الحكم وعلاقة المخزن بالمجتمع.

يقول عبد الله العروي في تقديمه لكتاب علي المحمدي[1] حول علاقة المخزن بالمجتمع الباعمراني :"علاقات الجهاز المخزني بالتنظيمات المحلية : هذه إحدى المشكلات العويصة في تاريخ المغرب، خاصة في الفترة الأخيرة منه. طرحت القضية أولا في الحقل الديبلوماسي لمعرفة مدى نفوذ المخزن وبالتالي حدود الدولة الفعلية، وطرحت ثانيا أيام الحماية الفرنسية لمعرفة عمق تعلق السكان بالشريعة، وطرحت ثالثا بعد الاستقلال لمعرفة ملامح "الديموقراطية الفطرية المغربية" إن صح هذا التعبير المستحدث، فطفحت بها المؤلفات على شتى أنواعها وتناقضت فيها الآراء والتأويلات ليس فقط بين ممثلي الدول الأوروبية وموظفي المخزن، ولا بين أنصار الاستعمار وأقطاب الوطنية، بل بين الباحثين الأجانب أنفسهم من فرنسيين وغيرهم"[2].

قام علي المحمدي بدراسة هذه القضية من خلال تتبع علاقة المجتمع الباعمراني بالمخزن في فترة اتسمت بضعف السلطة المركزية وانشغالها بمواجهة المد الاستعماري. وقد توفرت في هذا المجال جميع العناصر التي وظفت من طرف الاستعمار لتأكيد خروج قبائل سوس الأقصى عن طاعة المخزن. وقد أكدت دراسة علي المحمدي لمجال سوس الأقصى ما سبق أن أكدته دراسة أحمد التوفيق عن إينولتان، وما سبق لعبد الله العروي أن أثبته في أطروحته عن الأصول الاجتماعية والثقافية للحركة القومية الوطنية المغربية، من أن المخزن كذلك كان يستعمل عبارات عن علاقاته بالقبائل يمكن تأويلها في اتجاه يدعم الأطروحات الكولونيالية إن هي عزلت عن سياقها التاريخي أو حملت معنى آخر غير معناها في منظومة السلطة المخزنية. يقول علي المحمدي : "وحتى لا يظل البحث منحصرا في كل من التصور المخزني والتصور الاستعماري، اتجهنا نحو استجلاء التصور الباعمراني بمختلف مستوياته. استوجب هذا المنحى التعرف على مختلف جوانب حياة المجتمع الباعمراني، لدراسة درجة وأشكال الحضور المخزني به، قصد قياس مصداقية التصورات الثلاث"[3].

وهذه خلاصة علي المحمدي عن علاقة المخزن بقبائل سوس الأقصى:"لم تكن قبائل آيت باعمران وسائر قبائل سوس الأقصى خارجة عن طاعة المخزن كما تفيد مصادر أوروبية مغرضة، ووثائق مخزنية كانت تستهدف مواراة ضعف السلطة المركزية ودرء الأطماع الاستعمارية، وإنما ظلت علاقتها بالمخزن إلى حدود 1882 تتميز بخصوصيات.

---

[1]- علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج أيت با عمران ، الدار البيضاء، توبقال , 1989

[2]- عبد الله العروي، مقدمة الكتاب السابق، ص . 5

[3]- نفس المرجع ، ص 7.

1- عدم وجود قواد بالقبائل : فباستثناء عامل سوس [...] لم يكن لمنصب القائد وجود بقبائل سوس وإنما كان بها أشياخ يتوسطون بين قبائلهم وبين عامل سوس الذي كان مقره بتارودانت.
2- لم يكن المخزن يهمه من هذه القبائل جباية الأعشار والزكاة، بقدر ما كان يهمه حفاظها على أمن الطرق وتوقيرها لأشياخ المخزن. ومرجع هذا الزهد ضعف الإنتاج الفلاحي للقبائل المعنية وأهمية التجارة الصحراوية بالنسبة لمداخيل السويرة من الصاكة والأعشار.
3- وجود مؤسسات تقليدية تشرف على سير الحياة بداخل القبيلة، وفق أعراف تضبط علاقتها بالمخزن منذ ما قبل القرن التاسع عشر ..."[1].

وقد بينت دراسة علي المحمدي أن علاقة قبائل سوس بالمخزن مرتبطة بالتوزيع الجغرافي لقبائل هذه المنطقة. فهناك"قبائل طاعتها تلقائية" و"قبائل طاعتها مشروطة بقدرة المخزن على ممارسة الضغط عليها". والملاحظ، يقول علي المحمدي "أن هذا التنوع في العلاقة بالمخزن كان يوازيه تنوع جغرافي، فالمستوى الأول تنتظم فيه القبائل السهلية المحيطة بتارودانت، أما المستوى الثاني فينطبق على المناطق الجبلية التي تشرف على سهل سوس، كما ينطبق على الأراضي الواطئة والمناطق المرتفعة المنحصرة بين واد ماسة وواد نول. فالقبائل المنتظمة في المستوى الأول كانت تؤدي الزكاة والأعشار وهدايا الأعياد بواسطة أشياخها دون أن تكلف الخليفة مشاق الحركة. أما القبائل المنتظمة في المستوى الثاني فقد كانت تحاول الاستفادة من مناعة جبالها أو بعدها عن مقر الخليفة في التملص من دفع الزكاة والأعشار والهدايا، وإن كان ذلك يكلفها نفقات إضافية، في حالة تمكن الخليفة من تجسم مشاق المثول بحركته وسط ترابها كتقديم "المؤونة" و"السخرة" و"المبائت"[2]. هذه العلاقة بين المخزن وقبائل سوس تقوم على تصور مخزني خاص للسلطة. يقول علي المحمدي : "إن الطاعة في تصور المخزن تتحدد في أداء القبائل لما عليها من واجبات تجاه المخزن، بما في ذلك المساهمة في ضمان دخل قار للمخزن، وعدم خلق مشاكل من شأنها أن تشغله، أو تكبده مشاق انتقال جزئي أو كلي إلى عين المكان. فأداء الزكاة والأعشار والهدايا يعني المساهمة في تمكين المخزن من إدارة دواليب الحكم، كما أن التزام الحفاظ على السلم يعد تعبيرا عن المساهمة في خلق جو ملائم لسير طبيعي للحركة التجارية ولدوام الاستقرار السياسي"[3]

---
[1]- نفس المرجع ، ص 116 -117..
[2]- نفسه ص. 86-87
[3]- نفسه ص.87

نفس هذه الخلاصات كان عبد الله العروي قد سبق أن استنتجها في دراسته لمفهوم السيبة ولعلاقة المخزن بالقبائل[1] وهي كذلك نفس خلاصات أحمد التوفيق في دراسته لعلاقة المخزن بقبائل إينولتان. يقول أحمد التوفيق : "واختلفت درجة توطيد الحكم في كل منها بحسب بعدها عن المركز. فكان منها ما هو خاضع مباشرة لحكم عامل دمنات ونظره، وفيها تتمثل العلاقات بين المخزن والرعية بجميع مظاهرها، وهي إينولتان، ومنها ما هو إلى نظر خليفة من أسرة القائد وروابطه بالمركز في المرتبة الثانية من المتانة، وهي فطواكة، ومنها ما هو إلى نظر شيخ كبير من عين المكان يربط ما هو ضروري من العلائق بين السكان والعامل المخزني، وهي علائق أقل إطرادا واستحكاما، وهي تكانة، ومنها ما مقر بالتبيعة، بعد عراك طويل، مع تركه لشيوخه الذين يجمعون الواجب السنوي ويوصلونه لعامل دمنات ولا يكادون يسهمون في غيره من المطالب إلماما، وفي مثل هذه الحالة كان إمغران وأهل دادس وأهل تدغة وأيت بوكماز وآيت شخمان، وأخيرا نجد من يدينون بالطاعة الاسمية والتزم "حملاؤهم" ضامنوهم بالطاعة للسلطان وبحفظ الطريق وتوصيل البريد ولا يتعدون ذلك حتى أن السلطان مولاي الحسن كتب إلى الجيلالي بأن يعاملهم بما يؤلف قلوبهم لحداثة إذعانهم، وهم آيت عطا"[2]

وهكذا يقف أحمد التوفيق على خمس درجات من الروابط بين الممثل المخزني في دمنات والقبائل التي كانت تابعة لنظره. ويستنتج أحمد التوفيق من هذه العلاقة طبيعة سلطة المخزن المغربي. يقول : "أن المخزن كان يتسم بسمة الدولة التجزيئية التقليدية أي بتناقص نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز وهي سمة لم تكن خاصة به بل كانت تنطبق على كل الدول ما قبل الرأسمالية وقد سبق أن نص على ذلك ابن خلدون في الفصل الثالث من "المقدمة" حيث قال بأن "كل دولة لها حصة من المماليك والأوطان لا تزيد عنها" وبأن "الدولة في مركزها أشد مما تكون في الطرف والنطاق"[3]

قام عبد الرحمان المودن بدراسة نفس الإشكالية في حوض إيناون وهذه خلاصة رأيه في السلطة المخزنية :" من المؤكد أن المخزن لم يكن فقط ذلك الجهاز الفوقي الطفيلي "العربي" الذي يمتص أعضاء الجسم "البربري" كما فتحت الطريق للمدرسة الاستعمارية، في وصفه مقالات ميشوبيلير. كما أنه من المؤكد أيضا أن الرؤية التي أبرزها فقهاء وكتاب البلاط حول مخزن يخضع لسلطان عادل لم تكن تعكس الواقع، الذي كان أعقد من تبسيط النظرتين النفعيتين. ولم يكن المخزن من جهة أخرى يعتمد فقط على الرصيد الإسلامي للتحكم في قبائل البوادي، بل إنه كان يحرك

[1]- عبد الله العروي، الأصول ...سبق ذكره ن ص 126-131.154-190

[2]- احمد التوفيق ، المجتمع المغربي ...سبق ذكره ' ص 470

[3]- نفسه ص.469

منظومة من الأفكار تستقي شرعيتها في المستوى الديني ولا شك ولكنها ترتد أيضا إلى بعض المبادئ البسيطة التي تتحكم في سلوكات المخزن المركزي سواء مع ممثليه المحلين أو مع القبائل بصورة أعم"[1]

قام المؤرخون السابق ذكرهم، أثناء دراستهم لإشكالية النظام السياسي المخزني وعلاقة السلطة بالقبائل بدراسة ومراجعة مفاهيم مركزية أخرى كانت في لب هذه الإشكالية، كما كانت موضع نظريات خاصة أصبحت بدورها في قلب اهتمامات ودراسات المؤرخين الاجتماعيين المغاربة. ونقصد بذلك مفاهيم مثل القبيلة والسيبة والسلطة القضائية.

مفهوم القبيلة هو أحد طرفي معادلة إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد كان هذا المفهوم بدوره موضوع صياغة عدة نظريات خاصة من طرف روبير مونطان، صاحب كتاب "البرابرة والمخزن". وكذا من طرف علماء الأنطربولوجية الانقسامية وفي مقدمتهم إرنست جلنر ودافيد هارت. وقد قام عبد الله العروي بتحليل مختلف النظريات المتراكمة حول هذا المفهوم، بما فيها نظريات عبد الرحمان ابن خلدون والمختار السوسي وجاك بيرك [2] ونفس العمل قام به مؤرخو المونوغرافيات الاجتماعية الأخرى. ومن أهم القضايا التي أثارتها هذه الأبحاث قضية الاسم والالتباسات المحيطة باستعماله سواء في لغة الجماعات المحلية أو في الكتابات والنصوص التي كانت وراء كثير من انزلاقات الباحثين الأجانب. يقول أحمد التوفيق :"غير أن هؤلاء الباحثين قد اعترض جميعهم مشكل المصطلحات عند وصف الوحدات المختلفة الأحجام في التنظيم الاجتماعي للقبائل، ولم يترددوا مع ذلك في استعمال مصطلحات دارجة في علم الإتنولوجية، وفي الاقتباس من المصطلحات الإدارية الاستعمارية، ومن التسميات المحلية، مرادفين بينها بشكل يثير الالتباس. فقد مال مونطاني إلى استعمال تقسيمات لها علاقة بالتجمعات السكنية، بينما لاحظ بيرك أن أهل سكساوة لا يميزون بين القرية الصغيرة والقرية الكبيرة، وأنهم كانوا يستعملون "الموضع" وهي تسمية عربية فارغة. بينما نجد هارت يستعمل العشير لترجمة الربع عند بني ورياغل في الريف. كما أن تاقبتش عنده ليست هي تاقبيلت التي ركز عليها مونطاني وبيرك في الأطلس الكبير، بل هي ما يرادف عندهم القبيلة أي مجموع بني ورياغل.

وعندما نكتب بالعربية، فإما أن نلتجئ مباشرة إلى القاموس العربي لنختار ألفاظا "مناسبة" للتقسيمات المحلية، وبذلك نسقط التقييمات القبلية للرحل على تنظيم المستقرين ونقع في خطأ تزكية تعابير الإخباريين والموثقين وحتى في الاستعمال

---

[1]- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية ... سبق ذكره ص. 230

[2]- عبد الله العروي ، الأصول ، سبق ذكره، ص .167 -178

الشفوي لكلمة تاقبيلت، مثلا. وإما أن نلجأ إلى ترجمة مصطلحات الباحثين الأجانب وبذلك نترجم إلى العربية، ترجمة غير صحيحة، مصطلحات لا تطابق التسميات الفعلية للقبائل، وهنا نقع في خطأ مركب، فإذا رجعنا إلى "لسان العرب" لابن منظور، نجد أن التقسيمات القبلية غير دقيقة، سواء في مضمونها أو في درجاتها. فلا نميز بشكل واضح بين الفصيلة والعشيرة، ولا بين العمارة والبطن والفخذ، إلخ. ولكن، بما أننا لا نرمي من وصف تقسيمات إينولتان إلى مقارنات واسعة، فإن مشكل المصطلحات يبدو أقل حدة وإلحاحا[1].

وقد وصل أحمد التوفيق إلى تحديد تقسيمات قبائل إينولتان وحدد مستويات كل واحدة، وكانت كالتالي : الأسرة الكبيرة كوحدة أساسية[2] "العظام" او "إيخصان" (م . إيخص) كوحدة "روابطها أدنى إلى روابط التحالف منها إلى أواصر القربى"[3]، الأفخاذ (م.فخذ) وهو ما سماه مونطاني وبيرك "بتاقبيلت"، وهي "في الاصطلاح الشفوي المحلي وعند الموثقين، كل جماعة يعنيها التداول في شأن ما، سواء في مستوى قرية واحدة، أو فخذ واحد، أو ربع من الأرباع أو مجموع إينولتان"[4]، الأرباع، وهي أربعة أرباع : ربع دمنات وربع كطيوة وربع إيواريضن وربع آيت شتاش، كل ربع "يتكون من عدة أفخاذ" وفيه "تنتفي كل دعوى للنسب المشترك"[5]، اللف، وهو تحالف حربي أو سلمي بين الأسر داخل الفخذ، من أجل السلطة أو رد الاعتبار وكانوا يسمون هذا الحلف "أمقون"[6].

وقام علي المحمدي بنفس التدقيق لمفهوم القبيلة عند تحليله لمستويات نظام المجموعات[7]. وهذه المستويات هي : الفرضة أو الأسرة الكبيرة، الفخذ، الفرقة، القبيلة، اللف.

كما قام عبد الرحمان المودن بنفس العمل في حوض قبائل إيناون مع إعطاء الأهمية إلى الجانب الاقتصادي في دراسته لنماذج من قبائل هذا المجال[8]. وهذا مؤدى مقاربته لمفهوم القبيلة :"بقدر ما كان مفهوم القبيلة من المكبوتات لدى الفقهاء والكتاب، تهافت عليه المستعمر منذ ما قبل عقد الحماية بكثير. ولا مناص لدارس تاريخ القبائل اليوم، على الأقل فيما يتعلق بالقرن الماضي، من الرجوع إلى ما تركه الرحالة

---

[1]- أحمد التوفيق، المجتمع المغربي، سبق ذكره، ص 109 -110

[2]- نفسه ص.110 -121

[3]- نفسه ص.121 -127

[4]- نفسه ص.127

[5]- نفسه ص.129

[6]- نفسه ص.132

[7]- علي المحمدي، السلطة والمجتمع، سبق ذكره' الفصل الثالث، ص 30-52.

[8]- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية، سبق ذكره، ص 133 – 224

الأجانب من أوصاف عن حياتها، فروعها، عدد سكانها وعاداتها، كما اطلعوا عليها أثناء أسفارهم. بيد أن الأوصاف الاستعمارية شحنت مفهوم القبيلة بشحنتين متناقضتين تستدعيان الرفض على حد سواء. القبيلة هي إما الجمهورية البربرية الأصلية التي تعبر عن العبقرية المحلية، وتحتمي بالجبال في مواجهة المخزن العربي في السهل، أو هي جحافل العرب الغزاة الذين استحوذوا على السهول، لكنهم يفلحون في السطو أكثر مما يبرعون في الحرث، وهم الأساس لبلاد المخزن. وإن لم يعد من الضروري الإطالة في الحديث عن خلفية هذا التمييز، فإنه من اللازم التأكيد على ما قد يعلق بمفهوم القبيلة، اليوم، من حمولة عاطفية، تجعل البعض يرى في التشبث باستعماله نوعا من الموقف الطائفي، في حين يعتبر البعض الآخر ذلك من باب البحث عن خصوصية ثقافية، وهما زعمان لا يقل أحدهما إجحافا بالواقع عن الآخر."[1].

كان مفهوم السيبة كذلك من المفاهيم الأساسية التي اهتم بها المؤرخون الاجتماعيون. وكما نعلم فقد استقطب هذا المفهوم اهتمامات جل الباحثين من مغاربة وأجانب ومن جميع التخصصات الاجتماعية. وقد عمل المؤرخون على تحديد دلالة هذا المفهوم التاريخية في نظام الحكم المخزني التقليدي المغربي. وتم ذلك بعد دراسة تاريخية للنظام المخزني سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي. وقد بين هؤلاء المؤرخون أن مفهوم السيبة مفهوم قديم دلالته مرتبطة بطبيعة نظام الحكم. يقول أحمد التوفيق في هذا الموضوع بعد دراسته لعلاقة سكان الجبال بالمخزن في العهد المريني[2] :"نجد استعمال مصطلح السيبة أو "السائبة" عند فقهاء العصر المريني الذين يطرحون مسألة الجور أو الشغور من المحاكم بصدد صحة العقود والحيازات، لأن شرط اليقين عندهم مرتبط بوجود الوازع السلطاني. ومن الطبيعي أن يسعى الحاكم إلى تسييس كل أنواع الاعتراض على معاملته لتبرير استعمال القوة، والحال أن الاعتراض (أو إعراض القبائل أو المدن" لم يكن يتعلق بمبدأ وجود الدولة أو الأمير لأن هذا الوجود إما انه داخل في العقيدة وإما أنه لا يفيد البعداء في ما عدا الأحوال التي تكون فيها الأمة مهددة من الخارج. فأمر "المخزن" و"السيبة" أمر علاقات بين الحاكمين والمحكومين دارت في معظم الأحيان حول فروض المغارم والتسخيرات، وتلك جدلية لا يتصور لها بديل في عصور شبه تكافؤ في امتلاك وسائل المواجهة وفي إطار نموذج الدولة التي عرفها تاريخ الإسلام منذ العهد الأموي : نموذج مفرط في الواقعية. وأظن أن الدراسات المتراكمة بالفعل، وإن كانت ذات نفس تظلمي، قد بينت أن "سيبة" أواخر القرن التاسع عشر اتسع خرقها بسبب التدخل

---

[1] - نفسه ، ص 138

[2] - أحمد التوفيق، المجتمع المغربي ...ص75

الأوربي بينما نجد بعض الكتابات الاستعمارية تحاول أن تظهرها كمظهر لرفض الدولة أي تبرير التدخل الاستعماري"[1].
هذا وقد بيت كل الدراسات التي أنجزت حول طبيعة العلاقة بين الدولة والقبائل أن الحضور المخزني في جهات البلاد كان مرتبطا بطبيعة وسائل الدولة وبمستوى الإنتاج ودرجة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي[2]. وهذه الظاهرة ليست خاصة بالقرن التاسع عشر، وقد أجمعت كل الأبحاث على أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة بين المخزن والمجتمع هو الجباية. ذلك "أن القبائل لا ترفض المخزن ما لم يطالبها بالأموال والخدمات، وهي قلما تطبق، نظرا لضعف انتاجها، ما تطالب به من طرف الممثلين المخزنيين، فيضطر المخزن إلى الخروج إليها في "حركات عسكرية" فيقع الاحتكاك والاصطدام، أما إذا كان للمخزن في عين المكان جهاز مثل الذي كان له في دمنات على عهد الجيلالي، جهاز قادر على إذلال الرقاب، فإنه لا يزال يبتز الأموال ويعتصر الأمم إلى أن يقع الانفجار، وعادة ما تكون وفاة السلطان هي الفرصة المواتية لهذا العصيان، إشارة إلى سقوط الهيبة المعنية ونذيرا بمناقشة الحساب"[3].
أكدت هذه الأبحاث أن مفهوم السيبة مفهوم مخزني وأن دلالته واضحة لدى الفقهاء في تصورهم لنظرية الحكم وعلاقة الرعية بالإمام "وفي اعتقادنا أن هذا هو التعريف الدقيق للسيبة لا كما كان ينظر إليها الفقهاء فحسب كما يمكن للمؤرخ أن يستقصي طبيعتها ويوضح الظروف التي تؤدى إليها. فالبلاد السائبة هي في إحدى وضعيتين : إما وضعية بلاد تشكو "شغورا" أي غيابا للحاكم "الشرعي" المعين من الإمام أي السلطان أو من ينوب عنه، عاملا كان أو قاضيا، وإما وضعية بلاد يكون فيها الحاكم موجودا وقائما وكأنه إما عاجز وإما مهمل. وقد اعتبر الفقهاء من وجهة النظر هذه أن الوضع الطبيعي أن يكون الناس رعية رعاهم نائب عن الأمير، أما مجالس الجماعات فلا عبرة بها لأنها إنما تحكم بالأعراف بينما يعتقدون ... أن الطلاب والمفتين والمرابطين الذين يرجع إليهم رجال القبائل في شؤونهم يعتبرون غير كفاة ما دامت آراؤهم غير معززة بوازع الزج والإلزام الذي لا يوفره إلا الحاكم"[4].
قام عبد الله العروي بتحديد مفهوم السيبة في إطار إيديولوجية الجهاز المخزني. السيبة حسب هذا التحليل جزء من النظام المخزني وهي تتجلى في عدة مستويات منها المستوى الذي تعني فيه سيادة العرف على حساب الشرع. والسيبة في هذه الحالة عند رجال المخزن والفقهاء مرادفة للجاهلية. ويرى العروي أن السيبة بهذا

---

[1]- أحمد التوفيق، حوار ، في مقدمات، سبق ذكره ، ص 10
[2]- العربي مزين ، تافيلالت' سبق ذكره ، ص 367
[3]- أحمد التوفيق ، المجتمع المغربي ...ص 585 – 589
[4]- أحمد التوفيق ، نفسه ص .590

المعنى كانت تطلق على القبائل البربرية في منطقة الأطلس[1]. هذا هو المعنى العميق للسيبة، أي سيادة العرف[2]. أما في المعنى المبتذل الأولي كما تتردد في أدبيات المرحلة الكولونيالية فهي تطلق على الثورة ضد ظلم وعدم كفاءة الولاة والقياد[3].

يؤكد العروي أن السيبة بمعناها المعاصر ولدت في عهد السلطان محمد بن عبد الله بعد مرحلة الاضطرابات (1727-1757) ثم تعمقت بعد سنة 1850 على إثر التفكك الذي رافق انفتاح البلاد للتجارة الأوروبية[4].

السيبة إذن متعددة المظهر بالرغم من أن سببها واحد، وهو ضعف قدرة المخزن الإدماجية[5]. وهي تشمل ظاهرتين حسب تحليل العروي : سيادة العرف والروابط العصبية، وهو ما أطلق عليه الجاهلية من جهة، وانعدام المشاركة من جهة أخرى. وهو يفسر ثورة البادية بالرغبة في المشاركة في السلطة[6]. ويقسم بناءا على ذلك السيبة بمعنى الانتفاضات القبلية إلى مستويات عدة، منها ما يعبر عن الشكاية وتظلم السكان من الحاكم المحلي، ومنها ما يسعى من خلاله الأعيان المحليون للمشاركة في السلطة، ومنها ما يعبر عن الاستقلال المحلي الممنوح لأن المنطقة ليست غنية ولا فائدة منها بالنسبة للسلطة المركزية. ومن خلاصات عبدالله العروي بعد دراسته للظاهرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر :

- أولا : أن السيبة غير مرتبطة بنيويا بالتنظيم القبلي.
- ثانيا:أن السيبة ليست النفي المطلق للمخزن، بل السيبة تفترض وجود المخزن كعنصر توازن لا بد منه.
- ثالثا :أن السيبة لا تعني تعبيرا واحدا، بل تعبيرات مختلفة تتدرج في وزن السلطة المركزية وممارستها انطلاقا من المدينة الخاضعة للسلطة الإدارية المخزنية خضوعا تاما إلى الحدود البعيدة المتمتعة بالاستقلال الذاتي لأسباب أيكولوجية مثل الصحراء أو لأسباب استراتيجية مثل الريف.
- رابعا : أن السيبة تتحين من خلال الثورات التي تقدم عينات متعددة عنها[7].

تعرض مؤرخو التاريخ الاجتماعي كذلك إلى إشكالية توزيع السلطة القضائية. وقاموا هنا كذلك بمراجعة أطروحات أدبيات فترة الاستعمار. وهي الأطروحات التي قسمت البلاد إلى مناطق سيادة الشرع ومناطق سيادة العرف، والتي اعتبرت أن

---

[1]- عبد الله العروي ، الأصول ، ص 163 – 167.

[2]- نفسه ص.169.

[3]- نفسه ص.168.

[4]- نفسه ص.181.

[5]- نفسه ص.182.

[6]- نفسه ص.182-187.

[7]- نفسه ص.338.

في فترة ما بل الاستعمار. فقد نستخرج من الوثائق عناصر توفي بصلاحية النموذج الخلدوني، حتى في القرن التاسع عشر، لتفسير هذا المجتمع، وقد تكشف عن صراعات تغري بالميل إلى التحليل الماركسي عندما نلتمس بعض سمات نظام فيودالي، أو متغيرة من متغيرات نمط الإنتاج الأسيوي، كما أن المظهر الانقسامي لمجتمع القبيلة قد يوهمنا بكفاية نظريات التوازن الاجتماعي التي طالما أثيرت لتفسير دينامية هذا المجتمع. بيد أننا لا نطمح إلى الخوض في هذه النظريات بجزم يحدد نوع العلاقات السائدة وإدراجها في تفسير معين، مع اقتناعاتنا بأننا نساهم في بناء هذا التفسير الشامل، بعمل قائم على الوصف أكثر مما هو جانح إلى التحليل حتى ولو كانت استنتاجاته مؤقتة أو استنتاجات في انتظار"[1].

لعبد الأحد السبتي رأي مخالف، وهو يرى أن لا تعارض بين المونوغرافيا والتنظير، بل ويؤكد أن التاريخ المونوغرافي نفسه يحتاج إلى التنيظر وإلا سقط المؤرخ في أخطاء يضيع معها المجهود المبذول في عملية التوثيق. يقول السبتي :"توضع المونوغرافيا والمعرفة المنطلقة من مضمون المصادر في مواجهة التركيب والتنظير. صحيح أن الكتابة التاريخية التركيبية تزداد متانتها كلما تكاثرت دراسة الجزئيات، وأن الكتابة النظرية تتحسن مصداقيتها كلما ارتفع حجم المعرفة الموثقة. لكن، في المقابل، تتضمن المونوغرافيا قدرا من التنظير والتركيب، ولا تنفصل إجرائية المصادر عن إجرائية الفرضيات والإشكاليات التي ينطلق منها الباحث. فإذا تجاهلنا هذه التقاطعات ربما انزلقنا إلى ممارسات تتميز بالمجهود التوثيقي غير المعقلن، يخوض المؤرخ غمار المصادر دون إشكالية، أو يتجاهل الخط الفاصل بين قواعد التحقيق وقواعد التأويل والتركيب، وأحيانا أخرى تنقل الإشكالية من بحث إلى آخر بدون تمييز، وبذلك تطرد النظرية من الباب فتتسلل إلى النافذة"[2].

اهتم المؤرخ عبد الله العروي بقضية التنظير هذه وقد تناولها في كثير من كتاباته خاصة في ما ألفه في باب التاريخيات وابستيمولوجية التاريخ. ونذكر هنا بصفة خاصة كتاب "العرب والفكر التاريخي" وكتاب "ثقافتنا في ضوء التاريخ" ومؤلفه" مفهوم التاريخ". هذا الكتاب الأخير نموذج جديد في الكتابة التاريخية المغربية الحديثة. وهو كتاب في الإبستيمولوجية التاريخية يغلب عليه الطابع الديداكتيكي والرغبة في تقديم معطيات المعرفة التاريخية للمؤرخ المغربي في شكل مبسط ودقيق.

نبه العروي إلى حذر المؤرخين من النظريات، إلا أنه أكد في نفس الوقت على أن اللجوء إلى النظريات سواء في شكل مفاهيم أو أنماط تعليلية ضرورة لا مفر منها في عمل المؤرخ، يبقى فقط أن نبين ضرورة الوعي بذلك الاستعمال ونناقش

---

[1]- أحمد التوفيق ، المجتمع ...ص 44

[2]- عبد الأحد السبتي ، التاريخ الاجتماعي ...سبق ذكره، ص 57.

ماهية الأنماط المقبولة والأنماط المرفوضة"[1]. الاختلاف بين المؤرخين، حسب العروي، ليس اختلافا حول قواعد المهنة، فالمؤرخون المحترفون هم أصحاب صناعة ذات قواعد صارمة. يتفقون على مادة الدراسة وعلى قواعد القراءة. الاختلاف بينهم هو اختلاف في التأويل لأن أنماطهم التعليلية، سواء كانت واعية أو ضمنية، أنماط مختلفة. يدعو عبد الله العروي المؤرخ المغربي إلى تجاوز عقدة التنظير وإلى الوعي بأهمية النظريات في كتابة المؤرخ.يقول :"ليس كل مؤرخ محترف واعيا باستعماله لأنماط مستقلة نسبيا عن مغزى الوثائق التي يعثر عليها ويحققها. بل إن أساتذة التاريخ يعملون ما في وسعهم لطمس هذه الحقيقة وكأنها سر لا يجب أن يذاع". كم من طالب يتحفز للبحث فيسمع من أساتذته : "البحث هو التنقيب عن الوثائق أما النظريات فلا حاجة لنا بها"، فينقلب هذا على التاريخ والمؤرخين ويقول :"إن الأساتذة أصحاب الكراسي يريدون منا الكشف عن وثائق يستغلونها هم لإثبات نظرياتهم. قد يكون في هذا الإدعاء كثير من الشطط لأن عمل المؤرخ المبتدئ هو بالدرجة الأولى التنقيب عن الوثائق، خاصة إذا كان ينتمي لبلد لم تؤسس فيها مدرسة تاريخية عصرية إلا منذ زمن وجيز، غير أنه من المحقق أن لا علاقة بين التنقيب عن الوثائق والتطوع بالنظريات : كلا الميدانين مفتوح للجميع . يجب ترك الحرية للجميع ومنذ البداية ثم التحاكم إلى الوثائق لفرز النظريات الصالحة والنظريات الفاسدة، وهذا لا يتأتى إلا إذا تحقق الجميع من دور الأنماط التعليلية في تفسير غالب أحداث التاريخ "[2].

موقف عبد الله العروي من مسألة النظرية في التاريخ موقف دقيق يقوم على حجتين. الأولى هي أن المؤرخ يستعمل ضمنيا المفاهيم والنظريات في كتابته. هذه المفاهيم هي إما مفاهيم حديثة أنتجتها المعرفة الإنسانية في ميدان الدراسات التاريخية خلال تطورها الطويل، وإما أنها مفاهيم تقليدية توجد ضمنيا في الوثائق التي يوظفها المؤرخ. وحجة عبد الله العروي الثانية يلخصها في ما يسميه باقتصاد الوقت. وهو يقصد بذلك حاجة المؤرخ المغربي إلى استعمال المفاهيم النظرية المنتجة في الغرب دون ضرورة انتظار المرور من جميع مراحل إنتاج تلك المفاهيم. يرى العروي أن هذه المفاهيم مثل الدولة، الطبقة، الأدلوجة وغيرها ضرورية للمؤرخ وإلا بقي سجين المفاهيم التقليدية، وواجب المؤرخ هو أن لا يتقيد بالأنماط التعليلية الجاهزة. عليه، على العكس من ذلك :" أن يفككها وأن يحرر كل مفهوم من المضامين الجامدة المضمنة فيه. بعبارة أخرى، عليه أن يأخذ المفهوم وهو مفتوح يتحمل التعيين ويستعمله بكيفية إشكالية، أي لطرح المشكلات ولفتح طرق جديدة للبحث والتنقيب عن

[1]- عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي 1983.ص 29.
[2]- نفسه ص.29.

الوثائق "[1]. أما الاعتراض حول هذه المفاهيم باعتبارها غربية، فهو اعتراض مردود في رأي عبد الله العروي. "قد يقال مهما تحفظ الباحث في استعمال مفاهيم مثل اقتصاد، دولة، مجتمع، طبقة أدلوجة... مهما عمل على إفراغها من كل مضمون مسبق، يبقى أنها مفاهيم غربية. النقطة هي : ماذا نعني بقولنا أنها مفاهيم غربية ؟ لا يمكن أن نعني سوى أنها استعملت لأول مرة في دراسة تطورات اجتماعية حصلت في أرض أوروبا. لنعود إلى ظروف نشأتها وكيفية تبلورها في أذهان أوائل المؤرخين الأوربيين، وسنرى أنها نشأت كما ينشأ اليوم عندنا أي مفهوم عام، أي إنها نتجت عن محاولات ناجحة لتنسيق ما يروى من وقائع بصورة شاملة مقنعة. بعبارة أخرى، لو اعتمدنا التاريخ كدراسة للحوادث البشرية، مستقلة عن التعليلات اللاهوتية أو الفلسفية، لانتهى بنا منطلق خطابنا ذاته إلى تلك المفاهيم بالضبط. تتعلق المسألة إذن باقتصاد الوقت. هل من داع لكي نكتشف أنفسنا تلك المفاهيم رغم اقتناعنا بأنها متفرعة عن مفهوم التاريخ الحديث"[2]. يقصد عبد الله العروي بمفهوم التاريخ منهج المؤرخ الذي يشمل المقاولات الفكرية المستعملة في تحديد ووصف الواقع التاريخي. كل المؤرخين يستعملون هذه المقولات، لكن استعمالهم لها لا ينفي اختلافهم في تحديد مضمونها. يقول العروي :"المفهوم في نظرنا هو المنهج الذي يشمل مفردات فكرية مثل القاعدة الاقتصادية، الدولة، المجتمع ، الطبقة ، إلخ. تلعب في ذهن المؤرخ المعاصر دورمفهوم الطاقة في ذهن الفيزيائي، يعطي المؤرخ اليميني للطبقة معنى مخالفا لما يفهمه منها المؤرخ الماركسي، لكن الاثنين لا يتصوران دراسة تاريخية لا تعتمد فكرة الطبقة الاجتماعية، فيم يتفق المؤرخون المحترفون وفيم يختلفون ؟ إن المفهوم التاريخي في آن واحد هيكل ومادة. الهيكل قار والمادة متطورة. يختلف المؤرخون حول مادة الدولة أو الطبقة أو الاقتصاد (أي المضمون) في حقبة معينة، لكنهم يستعملون جميعا الهيكل أي المفهوم الصوري، كلهم يتكلمون عن الدولة والمجتمع والاقتصاد مهما كانت الحقبة التي يدرسونها، وهذا يمكنهم من التفاهم والتحاور. إذا تخلى أحدهم عن تلك المفاهيم رأسا خرج عن منطق المهنة وعد من ضمن الفلاسفة أو علماء الاجتماع، يشعر بهذا تلقائيا كل مؤرخ محترف. نلح على أن ما يميز المؤرخ هو قبول ثنائية المفهوم، واستعماله كيهكل قار وكمضمون متغير "[3].

يطرح عبد الله العروي، كما نرى، قضايا ذات طابع إبستيمولوجي. وما نلاحظه في هذا الباب هو قلة، إن لم نقل انعدام، كتابات المؤرخين المغاربة المعاصرين في هذا الحقل. ولقد أشار عبد الله العروي إلى ضآلة اهتمام المؤرخين

---

[1]- نفسه ص.47.

[2]- نفسه ص.50.

[3]- نفسه ص.51

المغاربة بقضايا الإبستيمولوجية، وأرجع ضعف الحوار وسط هؤلاء المؤرخين إلى هذا النقص.[1]

موقف المؤرخ المغربي المعاصر إذن موقف يطبعه الحذر من المفاهيم والنظريات. وهذه ليست خاصيته وحده، بل هي خاصية المؤرخ عامة[2]. تفسير ذلك هو أن هاجس المؤرخ هو الخوف من السقوط في المفارقة التاريخية أو الأناكرونيا. وهذا عيب لم يسلم منه كثيرون ممن كتبوا في تاريخ المغرب، خاصة الأجانب منهم. وقد قام المؤرخون المغاربة المعاصرون بمراجعة محتوى هذه الكتابات ودخلوا مع أصحابها في محاجات أغنت المعرفة حول تاريخ المغرب. وقد اتسع نطاق هذه المراجعة إلى نظريات المؤرخين المسلمين أنفسهم. ولعمري أن هذا العمل لعمل نظري تاريخي بحث، وإن كان بعض من أنجزه يتورع في الإفصاح عن طابعه أو عن إدعاء التنظير.

لقد قام المؤرخون المغاربة المعاصرون بمراجعة النظريات السائدة عن تاريخ المغرب، وقاموا بنقدها. كما أنهم قدموا نظريات بديلة لكل ذلك اعتمادا على ما وصلوا إليه من نتائج في أبحاثهم. ومن جملة تلك النظريات : النظرية الخلدونية، والنظرية الانقسامية، وتطبيقات المادية التاريخية على ماضي المغرب. لنر بعض الأمثلة عن ذلك.

قام كثير من المؤرخين المعاصرين بمراجعة نظرية ابن خلدون. ولم يقتصر ذلك على حقبة دون أخرى، بل شمل كل الحقب لأن ابن خلدون استعمل في تفسير كل التاريخ المغربي، ولأن نظريته أصبحت بمثابة المفتاح السحري الذي يلج كل الأبواب.

يؤكد محمد القبلي على أن ابن خلدون لم يلتفت إلى كل العناصر التي أثرت في تاريخ المغرب بالرغم من كونها مرتبطة بظاهرة الدولة وطبيعة الحكم. ومن جملة هذه العناصر دور التجارة الخارجية في نشوء الدولة وارتقائها.يقول القبلي :"فالدولة المغربية شأنها في ذلك شأن دول الزنوج السودانية المعاصرة قد قامت كلها وتأسست لأسباب من أهمهما احتكار التجارة الخارجية بشكل أو بآخر بواسطة التحكم في الطرق. والسر في هذا أن الوضع الجغرافي قد جعل من المغرب الكبير ممرا حيويا لا مفر منه بالنسبة للمبادلات الدولية طيلة القرون الوسطى الإسلامية. فكان من الطبيعي قبل قيام الدولة أن تؤدي الطرق التجارية إلى تقوية الأطماع وإذكاء الصراعات بين مختلف العصبيات الكبرى بالمنطقة. أما بعد استقرار الدولة، فإن التحكم في نفس الطرق يصبح العمود الفقري لكل سياسة اقتصادية ببلاد المغرب الكبير. تاريخ الفترة كله يشهد بذلك، وعصر ابن خلدون يشهد بذلك أكثر من غيره أو مثل غيره على الأقل

---

[1]- عبد الله العروي ، محاولات تاريخية ، سبق ذكره ، ص 16

[2]- أنظر كتاب بول فين كيف نكتب التاريخ، باريس ، سوي 1979 ص 88- 91

"ظاهرة كهذه، يضيف القبلي، تعتبر عاملا فعالا في تاريخ الدولة الحاكمة بمختلف بلدان المغرب الكبير فهي من بعض النواحي لا تقل أهمية عن ظاهرة العصبية التي وقف عندها ابن خلدون عن صواب فأطال الوقوف. وهي تعتبر بالنسبة للتاريخ الاقتصادي لمجتمعنا عاملا أهم، لأنها هي التي تفسر في النهاية عدم ظهور طبقة مماثلة للطبقة التجارية النشيطة المتوثبة التي ظهرت في نفس الفترة الزمنية بالجمهوريات الإيطالية وغيرها من مدن الغرب الأوروبي مثلا. ومع ذلك فنحن لا نجد لها أثرا في تحاليل ابن خلدون رغم توفر المادة المتعلقة بها مبعثرة في تاريخه"[2].

يعيد العربي مزين بدوره النظر في المنظومة الفكرية الخلدونية في دراسته عن مجتمع الواحات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويرى أن أساس الدينامية الاجتماعية لا تفسره العصبية بقدر ما يجب الرجوع في تفسيره إلى الظرفية المحلية والدولية التي تتحكم في نمط العيش[3]. فهو يبرز دور العناصر الأيكولوجية والاقتصادية التي تتحكم في التوازنات الاجتماعية والتي تؤدي إلى إخضاع سكان الحواضر من طرف الرحل أو حلول الرحل محل سكان الحواضر في امتلاك الأرض[4]. وهذه الدينامية لا تفسر حسب العربي مزين بمفهوم العصبية. ويقدم على ذلك أمثلة من التحالفات التي عرفتها مجتمعات الواحات والتي لا تخضع لمنطق العصبية بل لمنطق الاقتصاد التجاري لتلك الفترة.

قام مؤرخو الحقبة المعاصرة هم كذلك بنقد النظرية الخلدونية. وقد أثار عبد الله العروي الانتباه إلى عنصر مهم وهو الارتباط المنهجي الموجود بين النمط التعليلي الخلدوني ونمط النظرية الأنطربولوجية الانقسامية. وهو يرى احتمال وجود ارتباط تاريخي بين النظريتين. يقول العروي : "ومن المحتمل أن يكون هناك ارتباط تاريخي أيضا إذ استوحت المدرسة الإنجليزية كلمة "قسموية" عند دوركهايم الذي استحوذ المفهوم بعد قراءة أوصاف إثنوغرافية حول منطقة القبائل في الجزائر. ولا يبعد أن تكون تلك الأوصاف ذاتها متأثرة بمقدمة ابن خلدون المترجمة إلى الفرنسية منذ أواسط القرن الماضي"[5].

---

[1]- محمد القبلي، مراجعات سبق ذكره، ص 59

[2]- نفسه ، ص 60.

[3]- العربي مزين ، تافيلالت ، سبق ذكره ، ص 367

[4]- نفسه ، ص 270 – 271

[5]- عبد الله العروي ، ثقافتنا , ص 41 ، هامش 7

هذه النظرية الانقسامية الأنطربولوجية، كانت موضع انتقادات ومراجعة من طرف كثير من المؤرخين المغاربة. ونذكر منهم بصفة خاصة العربي مزين وعبد الله العروي وأحمد التوفيق[1]

في ختام هذه الدراسة، التي حاولنا فيها الإحاطة بأهم إشكاليات ومفاهيم المدرسة التاريخية المغربية الحديثة، نريد أن نثير الانتباه إلى أن عملنا هذا اعتمد على المتن المنشور من كتابات المؤرخين المغاربة المعاصرين. وقد اعتبرنا هذا المتن عينة ممثلة، بالمعنى الإحصائي، للهيستوغرافيا المغربية الحديثة. قد يظهر أن في هذا العمل نوعا من التعسف، إلا أننا لا نعتقد ان الإحاطة بجميع ما ألف في تاريخ المغرب من رسائل وأطروحات يمكن أن يغير جذريا الخلاصات المستخرجة من العينة موضوع الدراسة. ناهيك عن استحالة الرجوع إلى كل ما ألف في تاريخ المغرب منذ الاستقلال حتى الآن.

---

[1]- العربي مزين، تافيلالت ، ص 334 -335.- عبد الله العروي، الأصول ... ص 174 – 178 - أحمد التوفيق ، المجتمع ... ص 10-11 ،105